

تم دعم الخطة العملية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لخليج العقبة من الشعب الأمريكي ومن خلال المنحة المقدمة من برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني والمنفذ من قبل منظمة صحة الاسرة الدولية FHI 360 وبتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أو حتى آراء منظمة صحة الاسرة الدولية FHI 360.

حقوق النشر والطبع محفوظة ©2018: الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

لا يجوز نسخ هذه الخطة أو أي جزء منها، أو تخزينها في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقلها بأية صورة أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

الرقم المعياري الدولي (ردمك): ISBN 9789957874025

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (199/1/2018)

الاقتباس: محمد الطواها و ايهاب عيد وعبيدة هماش (2018). الخطة العملية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لخليج العقبة، الاردن. الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. الاردن. 978/9957/8740/2/50. 75 صفحة

صورة الغلاف ©: الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

عنوان الاتصال:

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. صندوق بريد 831051. شارع عبد العزيز الثعالبي. الشميساني 11183. عمان، الأردن. بريد الكتروني: information@jreds.org
الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. صندوق بريد 2353. شارع الفارابي، المنطقة السكنية الخامسة 77110. العقبة، الأردن. بريد الكتروني: aqaba@jreds.org

مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نهج للتطور والنمو

الخطـة العملـية لـلادارة المتكاملة للمناطق الساحلية لخليج العقبة، الاردن

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

الرؤية ضمن المنطقة الساحلية في العقبة

“منطقة ساحلية تدعم خدمات حيوية مســـــــتدامة للأظمة البيئية التي تحتويها وتوفر منظومة مجتمعية اقتصادية تساهم في تحقيق الرفاه البشري في منطقة العقبة”

تتعرض البيئة الإنسانية للجور والاعتداء، وهي بحاجة إلى عناية خاصة تــــــضمن تفعيل التشريعات وتطويرها، وتوفير الكفاءات المتخصصة القادرة على العمل الميداني الجاد، وتفعيل مشاركة جميع المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، بهدف حماية التربة والماء والهواء من التلوث، وحماية الأراضي الزراعية من الاعتداء، ومكافحة التصحر وانجراف التربة، وصيانة المحميات الطبيعية، والقيام بجهد وطني شامل”

من اقوال جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم





شكر و تقدير

تتقدم الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية بجزيل الشكر الى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ممثلة ببرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني (FHI360) لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشـروع " الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية :نهج للتطور والنمو " بمراحلتيه الاولى والثانية والذي من دونه ما كان من الممكن تحقيق هذا الانجاز.

الشكر موصول أيضاً لحضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت علي رئيس الهيئة الإدارية للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية وأعضاء الهيئة الإدارية على دعمهم لجهود ومسيرة الجمعية، كما نشكر السيد ايهاب عيد المدير التنفيذي للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية على التوجيهات المستمرة والدعم المتواصل لانجاح المشروع وتحقيق الغاية المرجوة منه.

تخص الجمعية الثناء والشـكر لفريق عمل برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني (FHI360) ممثلة بالسيدة فرانسيس أبو زيد (مديرة المشروع) والسيدة ايمان النمرى (مدير برامج) والسيدة ريم سعادة (خبيرة مساعدات فنية) والسيد هادي أبو الغنم (محاسب المنح)، والسيدة كندة جرادات (اخصائية مراقبة وتقييم) والسيدة هلا غوشة (خبير في الجندر /النوع الاجتماعي) على الدعم المتواصل والعمل بروح الفريق الواحد والشراكة الحقيقية لتحقيق الأهداف المطلوبة من المشروع.

تشكر إدارة المشروع المهندسة عبيدة هماش على صياغة مسودة هذه الخطة، وعلى الجهود المتميزة التي بذلتها خلال عملية جمع المعلومات والحلقات التشاورية مع اصحاب العلاقة للخروج بهذه الصيغة .كما ونتقدم لها بالشكر على مراجعتها للمسودة ودمج مفهوم خدمات النظم البيئية ضمن الخطة.

تشكر الجمعية السيد عبد الله أبو عوالي، مدير مديرية ادارة الشواطئ في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على مراجعة الخطة لغوياً وتنقيحها للخروج بالصيغة المطلوبة . كما وتتقدم إدارة المشروع بالشكر الكبير الى اللجنة المتخصصة بإعداد مسودة الإدارة الساحلية، على المجهود الكبير والتعاون المثمر للمساهمة في مراجعة خطة عمل الإدارة الساحلية، والتي تضم :الدكتور ايمن سليمان /مدير مديرية البيئة، الدكتور وليد العبدالله /رئيس قسم العقود، السيد عبدالله ابو عوالي/



مدير مديرية إدارة الشواطئ، المهندس خالد ابو عيشة /مدير مديرية العمارة والتخطيط، السيد رضوان عبدالكريم /مدير الدائرة القانونية، السيد فايز الرواشدة، رئيس قسم المتابعة القانونية- مديرية البيئة.

ولا ننسى تقديم الثناء لكافة المؤسسات الشريكة والداعمة لعمل الجمعية الملكية والتي ساهمت بشكل ايجابي في تطوير الدليل ضمن مراحل المختلفة وهي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة متمثلة في كل من مفوضية البيئة /مديرية إدارة الشواطئ، متنزه العقبة البحري، مديرية البيئة ومديرية الدراسات والتخطيط ومديرية السياحة ومديرية تنمية المجتمع المحلي ومختبرات ابن حيان. الشكر أيضاً موجه إلى شركة تطوير العقبة لمساهمتها المتواصلة خلال ورشات العمل وتوفير المعلومات المطلوبة.

الشكر أيضاً لكل من المؤسسات التالية على دعمها الايجابي لاعداد الخطة علماً بأن الاسماء تظهر من دون اي ترتيب معين وهي كل من مديرية التربية والتعليم /العقبة، الادارة الملكية لحماية البيئة /فرع العقبة، مديرية سياحة العقبة، مديرية آثار العقبة، مديرية صحة العقبة، الهيئة البحرية الأردنية، القوة البحرية الأردنية، الشرطة السياحية، الاجهزة الأمنية والعسكرية، شعبة الاستخبارات العسكرية، دائرة المخابرات العامة، نادي اليخوت الملكي، جمعية صيادي ثغر الأردن الزراعية التعاونية، جمعية صيادي السمك التعاونية، جمعية العقبة السياحية للقوارب الزجاجية، جمعية الربيع لحماية البيئة والحيوان وشركة العقبة لإدارة الموانئ /مركز الأمير حمزة لمكافحة التلوث، جمعية العقبة للغوص، الجامعة الأردنية /فرع العقبة، محطة العلوم البحرية، كلية العقبة الجامعية /جامعة البلقاء التطبيقية، شركة السندباد، تجمع لجان المرأة في العقبة، فندق ومنتجع موفنبيك، جمعية فنادق العقبة، جمعيات قوارب النزهة والسريعة، مشروع واحة آيلة للتطوير العقاري، تالديه العقبة، المجمع الصناعي /شركة الفوسفات، مديرية دفاع مدني العقبة، مديرية شرطة العقبة، محافظة العقبة، مركز الاميرة بسمة للتنمية، هيئة شباب كلنا الاردن، جمعية الساحل التعاونية، برنامج إرادة، مؤسسة إنجاز، قرى اطفال SOS العقبة، مؤسسة الشلل الدماغي، جمعية نساء الساحل، جمعية سيدة السلام، جمعية أجيال، جمعية نساء العقبة الخيرية، مؤسسة نهر الاردن، الاتحاد الملكي للرياضات البحرية،



والإتحاد النوعي للجمعيات البيئية وكافة المؤسسات الاعلامية التي شاركتنا مسيرتنا خلال اعداد هذه الخطة

في النهاية نشكر فريق عمل الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية ونخص بالذكر السيد محمد الطواها (مدير المرحلة الثانية من المشروع /مدير برنامج حماية البيئة البحرية ومدير مكتب العقبة)، السيدة ابتهاال الطراونة (منسق المرحلة الاولى من المشروع /مدير برنامج التوعية وكسب التأيد)، السيدة شيرين العقرباوي (مدير الموارد البشرية)، والسيدة أسماء صيدم (المدير المالي) والسيدة علياء القطاونة (مساعد اداري /مكتب العقبة) على العمل الدؤوب والمتفاني لتحقيق أهداف المشروع ومخرجاته.



المُلخَص

تزايد الاهتمام بمنطقة العقبة نتيجة لعدد كبير من الإعتبارات من أهمها أن العقبة هي المدينة الساحلية الوحيدة في الأردن، وتتميز بموقعها الجغرافي والاستراتيجي، كما أنها تعتبر المدينة الاردنية الأكثر نشاطا وحيوية، مما ساهم في تأسيس منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإرادة ملكية سامية لتكون المحرك نحو تطوير المدينة الساحلية والنمو الاقتصادي للمملكة. ومنذ تأسيسها في عام 2000 إعتمدت السلطة مخططاً تنظيمياً يغطي النشاطات التنموية في المنطقة على مستوى القطاع السياحي والتجاري والصناعي واللوجستي (الخدمي) بالإضافة إلى القطاعات الإستثمارية الأخرى. ومن أجل تيسير مهمة سلطة منطقة العقبة في التنمية الوطنية فقد تم منحها الاستقلالية الإدارية والمالية بل وتم اصدار قانون خاص للسلطة تعمل بموجبه على إدارة شؤون منطقة العقبة .

يقع خليج العقبة جنوب غرب المملكة الاردنية الهاشمية حيث يعتبر الامتداد الشمالي الشرقي للبحر الأحمر. ويمتد الساحل الاردني على طول 27 كم بمتوسط عرض يتراوح بين 20 ولغاية 26 كم، أما متوسط العمق فيه فيصل إلى 800 متر وتبلغ أعماق نقطة فيه 1850 متراً. وعلى الرغم من المساحة الصغيرة لخليج العقبة إلا أنه يستضيف تنوع بحري كبير، فهو يحتوي على أكثر من 120 نوع من الشعاب المرجانية الصلبة وأكثر من 180 نوع من المرجان اللين، ويضم العديد من الانواع المتوطنة والمهددة على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تسجيل أكثر من 500 نوع من الأسماك المتنوعة والتي يعد أكثر من نصفها من اسماك الحيد المرجاني. وتتميز المياه البحرية في خليج العقبة بدرجة وضوح وشفافية عالية ودرجة حرارة دافئة طوال العام.

وبالإضافة إلى الأهمية البيئية التي توفرها المنطقة الساحلية في العقبة، وما توفره الانظمة البيئية من خدمات فقد ساهمت المنطقة الساحلية أيضا في توفير منظومة مجتمعية مرتبطة بالبحر تستفيد من تلك الخدمات التي تقدمها الأنظمة البيئية البحرية، ومن اهم هذه المجتمعات هو مجتمع صيادي الأسماك، وقطاع القوارب الزجاجية، بالإضافة الى مراكز الغوص التي تعتمد كلياً على الخدمات التي توفرها الانظمة البيئية مما يوفر دخل مباشر لعدد كبير من العاملين في هذا القطاع، وهو الأمر الذي أكد اهمية تبني نهج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والذي يعتبر منهج متكامل



يجمع بين جميع المؤسسات العاملة في المنطقة الساحلية من أجل المشاركة في صنع القرار لحل القضايا التي تواجه البيئة الساحلية، وضمان التكامل بين السياسات والخطط القائمة بما يضمن حماية الانظمة البيئية الساحلية واستعادتها وتحقيق المنفعة للمجتمعات المرتبطة بها.

نظراً للتطور والنمو السريع الذي شهدته مدينة العقبة فقد برزت الحاجة لوجود نهج إداري شمولي يتناسب مع اصحاب العلاقة المتعددين والذي يعالج الاهتمامات المختلفة ويعمل في نفس الوقت على استدامة الموارد البحرية والساحلية والمنظومة المجتمعية المرتبطة بها. ان الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية تساهم في تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الساحلية وتدعم التخطيط الإنمائي المتكامل كما أنها تساهم في بناء الشراكات و التحالفات بما يخدم مصلحة العقبة وترتبط بشكل وثيق مع اجراءات التكيف مع تغير المناخ وحماية خدمات الانظمة البيئية وتضع قالب للتطبيق والتنسيق والمتابعة. إن خطة العمل المتوفرة في هذه الطبعة هي وثيقة حية قابلة للتطوير والتحديث ولكن من الهام جداً العمل على تطبيق بنودها وبتشاركية مع كافة اصحاب العلاقة من اجل ضمان تطبيق ادارة متكاملة تعالج الجوانب البيئية والمجتمعية والاقتصادية.



جدول المحتويات

3	شكر وتقدير
6	الملخص
8	جدول المحتويات
9	تمهيد
12	الجزء الأول: المقدمة
12	١,١ نبذة حول خليج العقبة
14	١,٢ الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية في خليج العقبة
14	١,٢,١ الخدمات التنظيمية
14	١,٢,٢ الخدمات التزويدية
15	١,٢,٣ الخدمات الترفيهية
15	١,٢,٤ الخدمات الداعمة
15	١,٣ التغير المناخي في العقبة
16	١,٤ الإطار القانوني في العقبة
17	١,٥ الغاية والأهداف
18	الجزء الثاني: المنهجية والأدوات
18	٢,١ المراجعة المكتبية
18	٢,٢ فهم الهيكلية الإدارية في العقبة
20	٢,٣ استراتيجيات إشراك أصحاب العلاقة
22	الجزء الثالث: التحليل والتوصيات / من منظور أصحاب العلاقة
22	٣,١ الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والاستفادة من خدمات الأنظمة البيئية
22	٣,١,١ برامج البحوث والمراقبة في المنطقة الساحلية
24	٣,١,٢ إدارة المناطق المحمية
26	٣,١,٣ الأنظمة البيئية البحرية والساحلية والحفاظ على الأنواع
28	٣,١,٤ المخزون السمكي في العقبة
29	٣,١,٥ القطاع الصناعي
32	٣,١,٦ دعم التخطيط الإنمائي المتكامل
36	٣,١,٧ تلوث مياه البحر
37	٣,١,٨ النشاطات السياحية والترفيهية
38	٣,١,٩ إدارة المخاطر والكوارث
39	٣,١,١٠ المحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي
40	٣,١,١١ مؤسسات المجتمع المدني
41	٣,١,١٢ التشبيك وتحسين المستوى المعيشي
42	٣,١,١٣ التغير المناخي
44	الجزء الرابع: خطة التطبيق والمتابعة (برنامج زمني لمدة خمس سنوات)
61	الملاحق



تمهيد

تزايد الاهتمام بمنطقة العقبة نتيجة لعدد كبير من الإعتبارات أهمها أن العقبة هي المدينة الساحلية الوحيدة في الأردن، وتربط جغرافياً بين قارتي آسيا وأفريقيا مما يعطيها أهمية استراتيجية متميزة، كما وأنها تعتبر المدينة الاردنية الأكثر نشاطاً وحيوية، مما ساهم في تأسيس منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإرادة ملكية سامية لتكون المحرك نحو تطوير المدينة الساحلية والنمو الاقتصادي للمملكة. ومنذ تأسيسها في عام 2000 إعتمدت السلطة مخططاً تنظيمياً يغطي النشاطات التنموية في المنطقة على مستوى القطاع السياحي والتجاري والصناعي واللوجستي (الخدمي) بالإضافة إلى القطاعات الإستثمارية الأخرى. ومن أجل تيسير مهمة سلطة منطقة العقبة في التنمية الوطنية فقد تم منحها الاستقلالية الإدارية والمالية بل وتم اصدار قانون خاص للسلطة تعمل بموجبه على إدارة شؤون منطقة العقبة .

وبموازاة ذلك كله؛ فقد شهدت المنطقة تطوراً متسارعاً في البنية الاستثمارية وتشبيد عدد من المنتجعات والمشاريع الضخمة مثل منتجع تالابيه وواحة أيلة ومنتجعات سرايا العقبة ومرسى زايد والتي من المتوقع ان تصبح مواقع جذب سياحي للزوار ومرتادي المنطقة الخاصة على حد سواء. كما انه من المتوقع أن يزداد عدد سكان العقبة بنسبة كبيرة بعد الانتهاء من عملية البناء ودخولها في مرحلة التشغيل. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته العقبة خلال الفترات الزمنية السابقة، إلا أن طبيعة الخطة التي قامت السلطة بتبنيها والمعمدة على جذب الاستثمار والتوسع في انشاء الموانئ والمرافق اللوجستية أدت الى ظهور العديد من الضغوطات والتحديات على المنطقة الساحلية من الناحية البيئية والمجتمعية وما يترتب عليها من أنظمة بيئية فريدة من نوعها في الاردن. ومن أجل مواجهة هذه الضغوطات على البيئة والتعامل معها على اسس علمية وتنظيمية، فقد تم انشاء مفوضية خاصة بالبيئة تتولى من خلال مديرياتها المختلفة رعاية وادارة الجوانب البيئية للمشاريع المختلفة للحد من التبعات السلبية لهذه المشاريع على خليج العقبة والمنطقة الساحلية.

يقع خليج العقبة جنوب غرب المملكة الاردنية الهاشمية حيث يعتبر الامتداد الشمالي الشرقي للبحر الأحمر، ويمتد الساحل الاردني على طول 27 كم بمتوسط عرض يتراوح بين 20 ولغاية 26 كم، أما



متوسط العمق فيه فيصل إلى 800 متر وتبلغ أعماق نقطة فيه 1850 متراً. يتميز الخليج بالعديد من المميزات التي ساهمت في دفع عجلة السياحة وتعزيز المنظومة الاقتصادية، من أهمها تواجد أنظمة بيئية فريدة من نوعها توفر العديد من الخدمات التنظيمية والتزويدية والترفيهية والداعمة. وتتمثل هذه الأنظمة البيئية بنظام الحيد المرجانية المشاطئة والتي تمتد لمسافة 13 كم على طول الساحل الاردني. ومن المعروف بأن الشعاب المرجانية تساهم في حماية الشواطئ من النحر باعتبارها حاجزاً طبيعياً للأمواج العالية، فضلاً عن مساعدتها في تنظيم نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون وتنقية مياه البحر واثرائه بغاز الأوكسجين وما توفره من مواقع مناسبة لمعيشة وتكاثر العديد من أنواع الأسماك والعديد من الخدمات البيئية الأخرى. أما النظام البيئي الآخر في خليج العقبة فهو نظام الأعشاب البحرية الذي يوفر العديد من الخدمات من أهمها تخزين الكربون وتشكيل ملجأ لاختباء وتكاثر العديد من الأنواع الحيوانية البحرية الأخرى. ويعتبر نظام المناطق الرملية هو النوع الثالث من الأنظمة البيئية التي تحتل مساحة وأهمية كبيرة بسبب الخدمات التي تقدمها.

وعلى الرغم من المساحة الصغيرة للساحل الاردني على خليج العقبة إلا أنه يستضيف تنوع بحري كبير، فهو يحتوي على أكثر من 120 نوع من الشعاب المرجانية الصلبة وأكثر من 180 نوع من المرجان اللين، ويضم العديد من الأنواع المتوطنة والمهددة على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تسجيل أكثر من 500 نوع من الأسماك المتنوعة والتي يعد أكثر من نصفها من أسماك الحيد المرجاني، وتتميز المياه البحرية في خليج العقبة بدرجة وضوح وشفافية عالية ودرجة حرارة دافئة طوال العام.

وبالإضافة إلى الأهمية البيئية التي توفرها المنطقة الساحلية في العقبة، وما توفره الأنظمة البيئية من خدمات فقد ساهمت المنطقة الساحلية أيضاً في توفير منظومة مجتمعية مرتبطة بالبحر تستفيد من تلك الخدمات التي تقدمها الأنظمة البيئية البحرية، واهم هذه المجتمعات هو مجتمع صيادي الأسماك، حيث تقسم أنشطة الصيد في العقبة إلى الصيد المحترف والصيد الترفيهي، وحيث يشكل النوع الأول مصدر دخل أساسي للصيادين المحترفين. ويوجد حالياً جمعيتين تعاونيتين لصيادي الأسماك في العقبة هما: جمعية صيادي ثغر الأردن الزراعية التعاونية وجمعية صيادي الأسماك التعاونية بعدد قوارب صيد عاملة تحت إدارتهما يزيد عن 105 قارب. أما النوع الثاني من



الصيد فهو نشاط متقطع يرتبط بمواسم معينة ويمارس من قبل المتنزهين والزوار غالباً ضمن حدود المتنزه البحري أو من بعض المواطنين الذين يمتلكون قوارب نزهة خاصة، أما الصيادون المحترفين فيتحركون ضمن نطاق جغرافي محدد مسبقاً من خلال الجهات المختصة . وقد قامت الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية بأعداد دراسة تفصيلية خاصة بحالة المخزون السمكي وحالة الصيادين في العقبة وما تزال عملية جمع المعلومات مستمرة .

إن قطاع القوارب الزجاجية في العقبة هو أحد القطاعات المجتمعية الهامة المرتبطة مباشرة بالبيئة البحرية وتستفيد من الخدمات الترفيهية والتزويدية والداعمة التي تقدمها النظم البيئية فيها . ويوجد حالياً ما يقرب من 108 قوارب زجاجية عاملة، ويعمل وعدد كبير من الافراد الذين يعملون في هذا القطاع . كما يعتبر قطاع الغوص من القطاعات والمجتمعات المرتبطة بالبحر في العقبة، حيث يوجد حالياً أكثر من 25 مركز غوص مرخص تعتمد كلياً على الخدمات التي توفرها الانظمة البيئية مما يوفر دخل مباشر لعدد كبير من العاملين في هذا القطاع بالإضافة الى استفادة القطاع السياحي بشكل كبير على المستوى المحلي لمدينة العقبة والمستوى الوطني . وتجدر الاشارة هنا الى توفر العديد من القطاعات المتنوعة التي تهتم بالبيئة البحرية ولاسباب متعددة من ضمنها الاهتمامات الاستثمارية والبحثية والصناعية وغيرها وهو الأمر الذي أكد على أهمية تبني نهج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والذي يعتبر منهج متكامل يجمع بين جميع المؤسسات العاملة في المنطقة الساحلية من أجل المشاركة في صنع القرار لحل القضايا التي تواجه البيئة الساحلية وضمان التكامل بين السياسات والخطط القائمة بما يضمن حماية الانظمة البيئية الساحلية واستعادتها وتحقيق المنفعة للمجتمعات المرتبطة بها .



الجزء الأول: المقدمة

1.1 نبذة حول خليج العقبة

يعتبر خليج العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن وهو عبارة عن حوض مائي شـمـبه مغلق يمتد بطول 180 كم و بعرض يتراوح ما بين 6 الى 25 كم ويتميز بعمق كبير يبلغ في متوسطه 800 متر و يصل الى اكثر من 1800 متر . يتصل خليج العقبة مع البحر الأحمر من خلال مضائق تيران والتي يصل معدل عمق المياه فيها حوالي 250 متر وهو الأمر الذي يعيق اختلاط مياه الخليج مع مياه البحر الأحمر بشكل كبير . ومن المعروف بأن عملية خلط المياه الضحلة للخليج مع مياه البحر الاحمر تحدث مرة كل عام ، أما تلك العميقة منها فيحدث الاختلاط فيها كل ثلاث سنوات تقريبا . ويمكن وصف حركة المد في العقبة على أنها نصف يومية مع بعض حالات عدم الانتظام التي تحدث في بعض الأحيان .

يمتاز الخليج بارتفاع معدل ملوحته مقارنة مع البحار الأخرى حيث تبلغ حوالي 40 غم /لتر مقارنة مع معدل الملوحة العالمي والتي تبلغ 35 غم /لتر ، ويعود ذلك لعدة أسباب منها تدني مسـتـويات هطول الأمطار، وغياب روافد نهريـة حقيقـية على طول الخليج . وتوصف مياه البحر في العقبة وفي الخليج بشكل عام بالمياه البلورية لشدة شفافيتهـا التي قد تصل إلى أكثر من 30 متر بسبب غياب العكورة نتيجة ضعف تدفق المياه من روافد الأودية المحاذية للخليج .

ويتميز الساحل الاردني بتواجد وتنوع الانظمة البيئية فيه، ومن اهم تلك الانظمة البيئية فيه هي الحيدود المرجانية. يعيش في المياه الأردنية أكثر من 120 نوعاً من المرجان الصلب وأكثر من 180 نوع من المرجان اللين، وتنتشر على طول شاطئ المتنزه البحري التجمعات المرجانية المشاطئة والتي تسمى الحيدود المرجانية او الرصيف المرجاني وهو عبارة عن بناء حيوي تقوم ببنائه الأحياء الموجودة في البحر من كربونات الكالسيوم . واهم تلك الأحياء هو المرجان ويساعده في البناء العديد من الأصداف وبعض الطحالب القادرة على افراز المادة الكلسية . والحيد المرجاني المشاطئ هو أحد أقسام الحيدود المرجانية في البحار بشكل عام وهو النوع السائد في خليج العقبة حيث بدء بناء هذا الحيد قبل مئات السنين عند نقطة على الشاطئ ثم اخذ يكبر ويمتد باتجاه البحر، وهو ضحل نسبياً



الأمر الذي يجعله عرضه للدمار بفعل العوامل الطبيعية كالجزر الشديد او العوامل البشرية .

وعلى الرغم من قلة الإنتاجية الغذائية لخليج العقبة كونه بحراً شبه مغلق إلا أن هناك أكثر من 510 نوعاً من الأسماك تعيش في المياه الأردنية للخليج، ويعتبر عدد من الرخويات والقنفيات البحرية والطحالب والقشريات والأسماك من الحيوانات البحرية المستوطنة في خليج العقبة، ويشاهد في فترات معينة من العام أضخم أنواع الأسماك والتي تعتبر من الكائنات الحية المهاجرة كقرش الحوت (البتان) والذي يصل طوله لأكثر من 20متراً وكذلك بعض أنواع الثدييات البحرية كالدلافين .

كما يتميز الساحل الاردني بوجود بيئة غنية أخرى وهي بيئة الأعشاب البحرية، ويوجد على امتداد شاطئ متنزه العقبة البحري ثلاثة أنواع من تجمعات الأعشاب البحرية في المياه الضحلة والتي يتراوح عمقها بين نصف متر الى 40متر تقريباً . وتعتبر هذه الأعشاب الغذاء المفضل لقنفاذ البحر ولأسماك السيجان والغبان، كما أنها تشكل بيئة مناسبة للتفقيس وقضاء فترة حضانة للأسماك وخاصة الاقتصادية منها كأسماك السيجان والبنقس والسبلان، إضافة إلى إنها ترفد منطقة الحيد المرجاني بالأسماك التي تفقس وتنمو بين حقول الأعشاب.

كما تعد بيئة المنطقة الممتدة بين المد والجزر من المناطق الغنية وشديدة التنوع في الكائنات الحية كالألفاريات وعدة انواع من سرطان البحر، حيث حددت من قبل الباحثين بـ 36رتبه وبمتوسط كثافة يبلغ 800كائن /متر مربع من الأحياء على طول الساحل الأردني لخليج العقبة .

وتنقسم الشواطئ في مدينة العقبة الى شواطئ رملية في الجانب الشمالي يميزها نمو وتواجد الأعشاب البحرية والأسماك وتواجد قليل جداً للمرجان، وإلى شواطئ صخرية تمتد من منطقة الموانئ وحتى الشاطئ الجنوبي من الساحل والتي تتميز بتواجد كثيف وكبير للحیود المرجانية وما يرتبط بها من أنظمة بيئية مختلفة. ويتواجد حالياً في العقبة عدد من الحیود الاصطناعية التي أصبحت مواقعاً للغوص وموائل وأنظمة بيئية جديدة، ومنها ما تم تصميمه بشكل هندسي مثل الحيد الصناعي بالقرب من نادي اليخوت الملكي، او عبارة عن اجسام جاهزة تم إغراقها مثل سفينة سيدار

برايد وسفينة شروق والدبابة الحربية وطائرة C-130



1.2 الخدمات التي توفرها الانظمة البيئية في خليج العقبة

تعمل الانظمة البيئية المتوفرة في خليج العقبة مثل الحيد المرجانية والاعشاب البحرية والبيئة الرملية وبيئة منطقة المد والجزر وبيئة المياه العميقة على توفير العديد من الخدمات التي تتشارك بها مع باقي المحيطات والبحار حول العالم ويمكن تلخيص هذه الخدمات كما يلي:

1.2.1 الخدمات التنظيمية

- تنظيم المناخ ونوعية الهواء : حيث تعمل البيئة البحرية على المساهمة بشكل كبير في خواص المناخ من حيث درجات الحرارة والرطوبة وهطول الامطار كما أن لها دور هام في تنقية الهواء من خلال الاوكسجين الذي يتم تصنيعه في البحر.
- تخزين الكربون وحفظه: حيث تساهم الحيد المرجانية والاعشاب البحرية وغيرها في خزن كميات كبيرة من الكربون مما يساهم في الحد من ظاهرة التغير المناخي.
- الحد من الحالات المتطرفة للبحر: حيث تعمل الحيد المرجانية كمصدات لتنظم الامواج العاتية.
- تنقية المياه: حيث تعمل ملوحة البحر على تنظيم نسبة الملوثات في البحر والتخلص من العديد منها
- المكافحة الحيوية: حيث تعمل الانظمة البيئية البحرية على الحد من الآفات ومسببات الامراض.

1.2.2 الخدمات التزويدية

- توفر البيئة البحرية في العقبة الظروف الملائمة لنمو المادة الغذائية التي يستفيد منها البشر مثل الاسماك وغيرها من الانواع.
- المصادر (الاصول) الوراثية حيث تتوفر العديد من الاصول الوراثية اللازمة لاستدامة الانواع.
- توفر البيئة البحرية في العقبة المصادر الطبية التي تساعد في علاج العديد من الامراض، وعلى الرغم من عدم دراسة الخصائص الطبية بشكل جيد في العقبة الا ان العلم قد أثبت اهمية عدد كبير من الانواع البحرية في تحضير الادوية.
- توفر البيئة البحرية المياه العذبة وذلك من خلال دورة المياه التي تبدأ بتبخر المياه من سطح البحار والمحيطات لتتساقط مرة أخرى على شكل مياه عذبة.



1.2.3 الخدمات الترفيهية

- تساعد البيئة البحرية على الاستجمام وتنمية الصحة البشرية من خلال النشاطات الرياضية التي يمارسها الانسان كالغوص والسباحة وغيرها.
- تدعم الانظمة البيئية في خليج العقبة القطاع السياحي من خلال عدد كبير من الانشطة والرياضات البحرية من اهمها الغوص.
- تساعد البيئة البحرية على توفير ارتباط وجداني بالطبيعة حيث تساعد الزوار على الاسترخاء وممارسة بعض الرياضات الذهنية.
- كما وتســــاعد البيئة البحرية والتنوع الحيوي الذي تحتويه على استحداث العديد من الاختراعات والتصاميم الهندسية التي تصب في مصلحة البشرية.

1.2.4 الخدمات الداعمة

- تلعب الانظمة البيئية دوراً هاماً في توفير كافة الاحتياجات للأنواع الاخرى فمثلاً توفر الحيوذ المرجانية مواقع للاختباء والتكاثر والغذاء للعديد من انواع الاسماك والفقاريات.
- دعم الموروث الجيني حيث يعتبر خليج العقبة من المواقع التي ستواجه تأثيرات التغير المناخي، مما يجعله مخزن جيني يمكن الاستفادة منه في عمليات اعادة التأهيل.
- ان مجموع الخدمات الذي توفرها الانظمة البيئية في خليج العقبة هام جدا لارتباطه خصيصاً بقيمة مالية مكتسبة تساهم -إن تم فهمها ودراستها بالشكل الصحيح - على النهوض بالوضع الاجتماعية الاقتصادية للمنتفعين من البيئة البحرية مما يساهم في زيادة الرفاه البشري.

1.3 التغير المناخي في العقبة

تم الاعتماد على نتائج تقييم الهشاشة المدرجة ضمن تقرير البلاغات الثالث للأردن، والمقدم الى سكرتاريا الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي. وعلى الرغم من أن تأثيرات التغير المناخي ما تزال غير واضحة المعالم في خليج العقبة، بل ويعتقد قدرة هذا الخليج على الصمود لأطول فترة ممكنة في مجابهة تأثيرات التغير المناخي، إلا أنه يتوقع أن تتأثر المنطقة الساحلية جراء تغير المناخ بعدد من العوامل من ضمنها ارتفاع مســــتوى سطح البحر وهطول الأمطار الكثيف المرتبط بالانجرافات



والفيضانات وتأثيراتها على البيئة البحرية وارتفاع درجة حرارة سطح البحر وارتفاع تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون. ويتوجب دراسة تأثيرات التغير المناخي بمزيد من التفصيل والعمل على تنفيذ مجموعة من النماذج التي ستساهم في فهم مستقبل البيئة البحرية في ظل العوامل المناخية المسجلة لغاية الآن.

1.4 الإطار القانوني في العقبة

تم نشر قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم 32 لسنة 2000 على الصفحة 3423 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4453 بتاريخ 31/8/2000، ومن خلاله تعتبر السلطة أول نموذج للامركزية في الأردن .

عند الاطلاع على القوانين والتشريعات المعمول بها في الاردن وما ينبثق عنها من أنظمة وتعليمات خاصة فيما يتعلق بالمنطقة الساحلية وإدارتها، تبين ما يلي:-

- أشار قانون سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة رقم 32 لسنة 2000 في المادة /43 ب صراحة الى إدارة المناطق الساحلية على ان يتم تحديد أسس ادارتها على اليابسة وفي البحر وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية " . لم يتم اصدار نظام خاص بالإدارة الساحلية لغاية تاريخه. "
- أشار نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم 21 لسنة 2001 بشكل غير مباشر للإدارة الساحلية في المادة 54 التي نصت على " :تمارس السلطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الصلاحيات اللازمة لحماية البيئة البحرية والبيئة على ساحل المنطقة والمحافظة عليها "
- اشار نظام متنزه العقبة البحري رقم 22 لسنة 2001 في المادة /4 أ منه الى " المحافظة على البيئة وصون المصادر الطبيعية فيه " وفي /4د من نفس النظام الى " المساهمة في تحديد وتطبيق الإجراءات اللازمة لإدارة وضبط جميع الأنشطة التنموية والعلمية والملاحية والسياحية ... الخ. "
- وعند استعراض قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 تم تعريف التنمية المستدامة :التنمية التي تحقق التوازن بين السلامة البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتضمن استخدام الموارد الطبيعية مع الحفاظ عليها لتحقيق العيش الكريم للأجيال القادمة.



1.5 الغاية والاهداف

تهدف هذه الخطة الى دعم تبني نهج تنمية مستدامة للمصادر الساحلية والانظمة البيئية المرتبطة بها ورفع الوعي والمعرفة حول أهمية المنطقة الساحلية للمجتمعات المحلية . ان تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يساهم في تحقيق العديد من الأهداف سواء الإدارية أو البيئية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية ويمكن تلخيص ذلك بكل مما يلي:

- حل مشكلة تضارب و/أو تعارض المصالح بين القطاعات الساحلية المختلفة.
- زيادة «التناغم» والتوافق ما بين المجتمع والمؤسسات المختلفة.
- صون البيئة الساحلية والاستفادة من خدمات النظم البيئية التي توفرها بشكل مستدام.
- المساهمة في حماية الموارد الثقافية والتاريخية والطبيعية.
- تعزيز مستوى الرضى المجتمعي عن التنمية المستدامة.
- ضمان ديمومة الموارد الساحلية والانظمة البيئية للأجيال القادمة.



الجزء الثاني: المنهجية والادوات

من أجل الوصول إلى تصور شامل حول حالة الوضع القائم للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في العقبة، فقد كان لا بد من فهم الانجازات التي تم تحقيقها بهذا الصدد والوقوف على واقع المنطقة الساحلية في العقبة ومستوى إشراك أصحاب العلاقة في هذا النهج بالإضافة إلى محاولة فهم جميع التداخلات بين اهتمامات أصحاب العلاقة والخروج بخطة عملية لإشراكهم بعملية التنمية وصنع القرار. وللوصول إلى ذلك، فقد تم اتباع المنهجية التالية:

2.1 المراجعة المكتبية

تم العمل على دراسة ومراجعة التقارير المتوفرة التي تم اعدادها مسبقاً حول موضوع الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في خليج العقبة من قبل الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية وهي: تحليل أصحاب العلاقة المعنيين بالإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في الأردن بما يتضمنه من تحليل لاستراتيجيات التواصل مع اصحاب العلاقة، ودليل الارشادات التوجيهية الذي يتضمن مجموعه من القضايا التي تؤثر على المنطقة الساحلية. وفي كلا التقريرين تم توضيح اهم الجهود السابقة والحالية التي تم اتخاذها نحو تطبيق الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ونقاط الضعف وماهية الخطط المستقبلية في هذا المجال.

وتم كذلك مراجعة الوثائق القانونية المرتبطة بخليج العقبة والمخطط العام لاستعمالات الاراضي، والمخطط العام لاستخدامات البحر، والخطة الادارية لمتنزه العقبة البحري، وخطة السياحة واستراتيجية التوعية البيئية الخاصة بالبيئة البحرية والساحلية، بالإضافة الى التقرير الوطني حول الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، وتقرير حالة البيئة الساحلية وغيرها من المستندات المتوفرة.

2.2 فهم الهيكلية الادارية في العقبة

تعتبر سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مؤسسةً مستقلة تعنى بتنمية منطقة العقبة وإدارتها من كافة النواحي، وتوفير خدمات متكاملة للمستثمرين و الشركات.

تدار السلطة من قبل مجلس مفوضين يتكون من ستة أعضاء، رئيس المجلس وخمسة مفوضين، كل منهم مسؤول عن تنظيم وإدارة النشاطات التشريعية والقانونية والتنظيمية التي تتم في المنطقة. ويشتمل الهيكل التنظيمي للسلطة على المفوضيات والمديريات التالية (التالي هو



المعتمد في وقت صياغة هذه الخطة):

مجلس المفوضين

- رئيس مجلس المفوضين.
- مكتب الرئيس.
- وحدة الرقابة الداخلية.
- وحدة الاعلام والاتصال.
- امانة سر المجلس.

نائب الرئيس /مفوض الاستثمار

- مديرية ترويج الفرص الاستثمارية.
- مديرية خدمات المستثمرين (النافذة الاستثمارية).
- وحدة الشؤون القانونية.
- مديرية منطقة وادي رم.

مفوض شؤون البيئة والاقليم

- مديرية البيئة
- مديرية إدارة الشواطئ
- مديرية المختبرات
- مديرية تنمية المجتمع المحلي
- مديرية شؤون الاقليم

مفوض الشؤون الإدارية والمالية والجمارك

- مديرية الموارد البشرية
- مديرية الشؤون المالية
- مديرية الشؤون الادارية
- مديرية العطاءات الهندسية
- مديرية التخزين



- مديرية جمرك منطقة العقبة
- مديرية أنظمة المعلومات
- مديرية الاراضي والعقارات
- وحدة التطوير المؤسسي

مفوض السياحة والشؤون الاقتصادية

- مديرية السياحة
- مديرية النقل
- مديرية الايرادات الضريبية
- مديرية التشغيل والتدريب في القطاع الخاص

مفوض شؤون المدينة

- مديرية خدمات المدينة
- مديرية الاشغال العامة
- مديرية الرقابة والتنفيذ
- مديرية شؤون المناطق
- مديرية التراخيص
- مديرية الدراسات والتخطيط

إن فهم الهيكلية الادارية في العقبة سيساهم بشكل ايجابي في تحديد المسؤوليات الخاصة بخطة العمل المتعلقة بالادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

2.3 استراتيجيات اشراك اصحاب العلاقة

تم استخدام تحليل اصحاب العلاقة المتوفر من المرحلة الاولى للمشروع والذي قامت الجمعية الملكية باعداده بنهج تشاركي مع كافة اصحاب العلاقة، بالاضافة الى الاستعانة بالدليل الاسترشادي من أجل تقسيم اصحاب العلاقة بحسب القطاعات. وقد أدى هذا العمل الى تقسيم كافة اصحاب العلاقة الى ست قطاعات مختلفة تمثلت بكل مما يلي:



١. القطاع الاستثماري: والذي ضم كل من المؤسسات المشغلة للمشاريع السياحية والموانئ والمشاريع الخاصة الكبرى والفنادق الضخمة والشركات الكبرى الصناعية.
 ٢. قطاع المشاريع الصغيرة: والذي تضمن مؤسسات مثل جمعية اصحاب القوارب الزجاجية وجمعيات الصيادين ومشغلي قوارب النزهة وجمعية العقبة للغوص ومراكز الغوص والفنادق الصغيرة.
 ٣. قطاع المجتمع المحلي: وتضمن ممثلي المجتمع المحلي والإعلام ومؤسسات المجتمع المحلي (الشباب، المرأة، ذوي الاعاقة).
 ٤. القطاع الإداري والتشريعي: وتضمن سلطة منطقة العقبة الخاصة والهيئة البحرية الاردنية البحرية وشركة تطوير العقبة ومحافظة العقبة.
 ٥. القطاع الأمني: وضم كل من القوة البحرية الملكية والإدارة الملكية لحماية البيئة والدفاع المدني والشرطة السياحية والاجهزة الامنية والعسكرية.
 ٦. القطاع البحثي والاكاديمي والبيئي: وضم كل من الجامعات العاملة في العقبة مثل الجامعة الاردنية وجامعة البلقاء، بالإضافة الى متنزه العقبة البحري ومختبرات بن حيان وجمعية الربيع للرفق بالحيوان والبيئة اضافة للقطاع التربوي والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية ومحطة العلوم البحرية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني.
- وقد تضمنت منهجية العمل مع القطاعات المختلفة عقد لقاءين منفصلين لكل قطاع، حيث هدف اللقاء الأول الى استعراض القضايا بحسب ما وردت في دليل الارشادات التوجيهية، وتحديد تلك المرتبطة بالقطاع ذي العلاقة، والعمل على تبيان التحديات التي تواجه القطاع فيما يتعلق بهذه القضايا، والفرص المتاحة والحلول المقترحة وأهم الأساليب الممكن اتباعها في تعزيز وخلق فرص التعاون مع القطاعات الاخرى، كما تم مناقشة آلية ادراج النوع الاجتماعي خلال النقاش .
- أما اللقاء الثاني فقد تم فيه مناقشة التقارير التفصيلية التي تم صياغتها بناء على الاجتماع الاول ومناقشتها واستعراض كيفية الاستفادة من الانظمة البيئية في خليج العقبة واستدامة عناصرها. وقد تلا هذه الاجتماعات تحديد ممثلين من كل قطاع لحضور اجتماع ضم كافة الممثلين من كافة القطاعات وذلك لاستعراض المخرجات التي تم الوصول اليها حول القضايا والعمل على ايجاد آليات التواصل بين القطاعات للخروج بصيغة شمولية متكاملة. كما تم عرض مسودة خطة العمل على



بعض الجهات والاشخاص ذات العلاقة المباشرة، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات، لمراجعة بعض بنود الخطة واثرائها بأي معلومات اخرى.

الجزء الثالث: التحليل والتوصيات /من منظور اصحاب العلاقة

3.1 الإستخدام المستدام للموارد الساحلية والاستفادة من خدمات الانظمة البيئية

3.1.1 برامج البحوث والمراقبة في المنطقة الساحلية

يوجد في العقبة عدد متنوع من المؤسسات التي تقوم بتنفيذ برامج البحوث والمراقبة. وهذه المؤسسات إما حكومية ممثلة بالقطاع الاكاديمي مثل محطة العلوم البحرية التابعة للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك، ومختبرات بن حيان ومتنزه العقبة البحري اللذان يتبعان لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. او بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنفيذ برامج البحوث والمراقبة ومن أهمها الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. وتعدد فوائد برامج البحوث والمراقبة نذكر منها كل مما يلي:

- ✓ معرفة حالة المنطقة الساحلية وما تتعرض له من مهددات.
- ✓ توفير بيانات سليمة عن المنطقة الساحلية مما يساهم في التقليل من الاخطاء والتحيز ويؤدي الى ادارة فعالة للمنطقة.
- ✓ تحسين القدرة على التنبؤ بحالة المنطقة الساحلية في المستقبل ووضع السيناريوهات المناسبة التي تساعد في عملية التخطيط والتنمية المستدامة.
- ✓ الحفاظ على وظائف النظام البيئي وخدماته مما يساهم بشكل ايجابي في رفاه الانسان ونموه الاقتصادي.

وفي الاطار التشريعي والقانوني، فقد تبين وجود العديد من القوانين والتشريعات التي قامت الحكومة الاردنية بتوقيعها للمحافظة على الموارد البحرية من أهمها، اتفاقية التنوع الحيوي واتفاقية التغير المناخي واتفاقية تنظيم التجارة بالانواع المهددة بالانقراض، كما وقامت الحكومة الأردنية بالتوقيع على اتفاقية قانون البحار لعام 1982 لتشجيع برامج المساعدة العلمية والتعليمية والتقنية



من أجل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ومنع التلوث والسيطرة عليه وتقديم المشورة والمساعدة المناسبة للدول النامية في هذا الشأن وفق مبدأ المعاملة التفضيلية . كما وتنص المادة 4 من قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 على ان تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المهام والصلاحيات التالية أهمها:

- ✓ وضع السياسات العامة لحماية البيئة واعداد الخطط والبرامج اللازمة وتطويرها ومتابعة تنفيذها.
- ✓ التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة والجهات المختصة بشؤون البيئة محليا وعربيا ودوليا.
- ✓ تنسيق الجهود الوطنية الهادفة الى التنبؤ بعملية التغير المناخي وتحديد القطاعات التي تشملها اثاره وحصر انبعاث غازات الدفيئة والتخفيف منها كتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وإعادة تخصيص التمويل المتاح وتوزيعه على باقي أنشطة التغير المناخي.
- ✓ تنفيذ احكام أي اتفاقية تتعلق بالبيئة تكون المملكة طرفا فيها بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ او أي اتفاقيات او أي بروتوكولات ذات علاقة تصادق عليها المملكة.

التوصيات المرتبطة بالبحث العلمي

- ✓ مواصلة دعم جهود البحث العلمي فنياً ومالياً وبما يتناسب مع التزايد المستمر في التعداد السكاني والنشاطات الصناعية والاستثمارية ضمن المنطقة الساحلية المحدودة المساحة نسبياً.
- ✓ انشاء قاعدة بيانات مركزية مختصة بالمنطقة الساحلية يمكن الوصول اليها بسهولة من قبل المعنيين واصحاب العلاقة.
- ✓ وضع استراتيجية وطنية طويلة الأمد للمراقبة العلمية لصحة الموائل والأنواع بما في ذلك، وليس على سبيل الحصر، الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وغيرها.
- ✓ ربط مخرجات البحث العلمي مع احتياجات المجتمع المحلي واصحاب العلاقة.
- ✓ تعزيز البرامج البحثية الرامية لفهم الانظمة البيئية والخدمات التي توفرها والعمل على مراقبتها لضمان استدامتها
- ✓ فهم المناطق الحرجة ومناطق تواجد الانظمة البيئية والتنوع الحيوي في العقبة ووضع سيناريوهات لحماية هذه المناطق وفق نماذج مستقبلية دقيقة
- ✓ زيادة دور القطاع البحثي في المساهمة في تطبيق الاتفاقيات الدولية وصياغة التشريعات المحلية التي تختص بحماية البيئة البحرية



3.1.2 إدارة المناطق المحمية

نظرا للتطورات المتسارعة في الأنشطة الاقتصادية وزيادة عدد السكان في مدينة العقبة، ونظرا لزيادة الضغط على الموارد الساحلية، فقد قامت الحكومة الأردنية بتأسيس محمية بحرية تم تسميتها بمتنزه العقبة البحري عام 1997 كحاجة ضرورية وملحة لحماية الانظمة البيئية والتنوع الحيوي الفريد من نوعه في العقبة. وعلى الرغم من عدم ادراج متنزه العقبة البحري ضمن شبكة المحميات الطبيعية المعلنة من خلال رئاسة الوزراء (في فترة كتابة هذه الخطة) إلا انه يتمتع بنظام خاص يساهم بشكل فعال في حماية موارده الطبيعية.

يقع متنزه العقبة البحري على الشاطئ الجنوبي لمدينة العقبة، وهو عبارة عن شريط ساحلي بطول 7 كم تقريبا وعرض 400 متر وتمتد حدوده من محطة العلوم البحرية شمالا الى نادي ضباط الامن العام جنوبا ومن خط 50 مترا من اعلى نقطة لمد البحر شرقا الى خط 350 مترا من اعلى نقطة لمد البحر غربا. ويتبع المتنزه اداريا الى مديرية ادارة الشواطئ في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي تم استحداثها مؤخراً في العام 2017. يهدف إنشاء المتنزه الى الحفاظ على البيئة البحرية وتمكين المستخدمين من الاستمتاع ببيئته الساحلية للسياحة والترفيه والاستجمام على أسس مستدامة تضمن حماية الانظمة البيئية والتنوع الحيوي الذي تحويه. ويتم تنفيذ عدد من النشاطات ضمن حدود المتنزه ومنها نشاطات حماية وتنفيذ للقانون ونشاطات توعوية وإدارة للمرافق والعديد من النشاطات الساحلية بمشاركة فئات المجتمع المختلفة.

وقد بينت الدراسة القانونية في هذا الاطار أن الأردن هو أول دولة تقوم باجراء مراجعة بيئية لاتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نصت إحدى مواد الاتفاقية التي وقعت عام 2000 على ضرورة ألا يكون تشجيع التجارة على حساب الالتزام بالتشريعات البيئية، وركزت على منع والحد من التلوث وحماية الحياة البرية والمناطق المحمية. وقد أوصت الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الاردن عام 1992 بضرورة إنشاء محمية بحرية على الشاطئ الجنوبي لمدينة العقبة الذي تتواجد فيه تجمعات وحيود مرجانية كبيرة تمتاز بتنوعها الحيوي الهائل بهدف حماية المواطن البحرية في تلك المنطقة من المخاطر المحتملة التي قد تنجم نتيجة للتوسع في اقامة المشـاريع السياحية والاقتصادية المختلفة. بالإضافة الى ذلك، فإن الاردن تتميز بانها تعمل على حماية اكبر مساحة بيئية



بحرية في المنطقة العربية وذلك عند مقارنة مساحة المتنزه البحري مع مساحة خليج العقبة. يقسم المتنزه البحري إلى أربع مناطق رئيسية هي:

١. المنطقة المحمية المقيدة: والتي تم انشاءها بهدف الحفاظ على الانظمة البيئية البحرية والحد من الانشطة البشرية التي قد تؤثر عليها، ويتم استخدام هذه المنطقة في مجال البحث العلمي فقط، كما ويحظر تنفيذ اي نشاطات ضمنها دون الحصول على تصريح خطي من إدارة المتنزه البحري وذلك لضمان استدامة البيئة البحرية والتنوع الحيوي الذي تحتويه .

٢. مناطق الترفيه والسباحة: يسمح ضمن هذه المنطقة بتنفيذ مجموعة من النشاطات البشرية مثل السباحة والغوص بينما يحظر فيها قيادة القوارب على مختلف أنواعها (باستثناء قوارب الغوص التي ترسو على عوامات مخصصة للرسو) ونشاطات التزلج على الماء والصيد.

٣. مناطق الغوص والسباحة باستخدام القصبة (السنوركل): يسمح في هذه المناطق بممارسة نشاطات الغوص والسباحة بالقناع والقصبة (سنوركل) ويتم الدخول لهذه المواقع من خلال نقاط محددة من قبل إدارة المتنزه البحري، ويسمح برسو قوارب الغوص فقط من خلال عوامات مخصصة للرسو قامت إدارة المتنزه البحري بتوفيرها، ويحظر في هذه المنطقة ممارسة أنشطة التزلج والصيد ومرور القوارب.

٤. منطقة الشاطئ: وهي المنطقة الشاطئية من المتنزه البحري وتم تحديدها بعلاجات من الحجر الطبيعي على مسافة 50 متر إلى الشرق من خط أقصى نقطة لمد البحر. يتم التحكم في جميع الأنشطة ضمن هذه المنطقة من قبل إدارة المتنزه البحري من خلال منح تصاريح خاصة لهذه الأنشطة باستثناء الاستخدام البسيط للشاطئ من قبل الأفراد.

التوصيات المرتبطة بالمتنزه البحري

✓ ضرورة اعلان المتنزه البحري كمحمية طبيعية ضمن شبكة المحميات الطبيعية التي أقرتها رئاسة الوزراء.

✓ توفير المزيد من الدعم المالي والفني والبشري لمديرية الشواطئ من أجل ادارة الشواطئ بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق القوانين ومراقبة حالة الانظمة البيئية والانواع والحفاظ على الخدمات التي توفرها الانظمة البيئية الساحلية.



- ✓ تشجيع التشاركية بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في ادارة المنطقة المحمية
- ✓ الاستثمار في زيادة القدرات التقنية للادارة المشتركة للعاملين في متنزه العقبة البحري لضمان الادارة السليمة والمستدامة والتكيفية
- ✓ دعم المبادرات المحلية والوطنية لتعزيز الحماية الكاملة للمحميات البحرية
- ✓ زيادة صلاحيات متنزه العقبة لتتضمن الاشراف على برامج المراقبة التي تتم في المتنزه، وعلى الاتفاقيات التي وقع الاردن عليها في المجالات ذات العلاقة.
- ✓ تفعيل الصلاحيات التي تتعلق بالرقابة الفعلية على المنطقة المحمية بأكملها.
- ✓ وضع المتنزه البحري على الخارطة العالمية من خلال عدد من المبادرات من ضمنها اعلان الحيوذ المرجانية الطبيعية كم منطقة تراث طبيعي من خلال مؤسسة اليونيسكو.

3.1.3 الانظمة البيئية البحرية والساحلية والحفاظ على الأنواع

تؤثر عدد من الممارسات والضغوط البيئية على الحياة البحرية الشاطئية وجميع الانظمة البيئية المتصلة بها بشكل سلبي . ومن أهم الممارسات التي تؤثر سلباً على البيئة البحرية هي الترسيب الناتج من الانشاءات الساحلية كالموانئ، والمصانع وإقامة المنتجعات والاستثمارات وتصدير المواد السائبة بالاضافة الى المهددات الناتجة عن جمع المرجان والاصداق والنفايات وتسرب النفط واختلال توازن الاملاح الغذائية نتيجة ذوبان المواد السائبة والنفايات الصلبة وغيره من التأثيرات السلبية الناتجة بسبب الانشطة البشرية. وعلى الرغم من أهمية انشاء الموانئ من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن لها تهديد مباشر على البيئة البحرية لذا، فإن عمليات الانشاء يجب أن تتوافق مع حماية البيئة البحرية، ويجب توفر دراسات تقييم للاثر البيئي الناجم عن تأسيس او توسعة او تغيير مواقع الموانئ وذلك لضمان حماية البيئة البحرية والانظمة البيئية التي توفر خدمات متعددة من اهمها دعم القطاع السياحي الذي يشكل مدخل هام للمنظومة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني.

وتعتبر مشكلة ارتفاع مستوى الفوسفات في الماء والناجم عن ارسفة التصدير لمادة الفوسفات الخام في العقبة من اهم المشاكل التي تحتاج الى اهتمام حيث تؤدي وجود نسب عالية من



الفوسفات في البحر الى تسارع نمو الطحالب والذي يشكل علاقة تنافسية مع الشعاب المرجانية والذي سيؤدي بدوره الى احداث خلل في التوازن الطبيعي للانظمة البيئية ونفوق العديد من الانواع المرتبطة بالحيد المرجانية مما يهدد بدوره الخدمات التي توفرها هذه الانظمة.

وتعتبر الحركة الملاحية النشطة في المياه الساحلية من العوامل التي تتسبب بحدوث تلوث يختلف تركيزه بحسب حجم الناقلة (قارب أو باخرة). وتتنوع مصادر التلوث الناتج من الحركة الملاحية حيث تتضمن الزيوت الناتجة عن البواخر والأنشطة الملاحية وأنشطة الموانئ، وميناء النفط. إن تسرب الزيوت يؤدي إلى تدهور الحيد المرجاني وذلك من خلال ابطائه لنمو الشعاب المرجانية الحديثة وتدمير القديمة منها. وهناك تعليمات صارمة وعقوبات ضمن نظام حماية البيئة البحرية الخاص بالتلوث عن طريق القوارب والسفن، كما ان سياسة التصريف الصفري المطبقة في العقبة تشكل احد الثوابت التي تتبعها سلطة العقبة للحد من التلوث الساحلي او البري.

ومن المؤسف استمرار تجارة المرجان والاحياء البحرية على الرغم من انخفاض وتيرتها في الفترة الاخيرة بسبب ازدياد عمليات الرقابة البيئية التي تقوم بها سلطة العقبة والادارة الملكية لحماية البيئة والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. وتعمل هذه النشاطات على تدمير الانظمة البيئية الطبيعية والانواع المرتبطة بها كما وأنها تؤثر على التوازن البيئي الطبيعي.

التوصيات المرتبطة بالانظمة البيئية البحرية والساحلية والحفاظ على الأنواع

- ✓ إجراء دراسة شاملة واصدار خارطة للموائل والانظمة البيئية والخدمات التي توفرها وما يرتبط بها من تنوع حيوي وتحديد الوضع البيئي والتحديات التي تواجهها .
- ✓ يجب على الحكومة العمل على فرض التشريعات المناسبة التي تلزم المستثمر بتعويض قيمة الضرر المترتب على الانشطة الاستثمارية او الصناعية والتي تؤثر على الانظمة البيئية والاستعانة بالخبراء المحليين والاقليميين و/أو الدوليين لتحديد قيمة الضرر.
- ✓ إجراء دراسة تقييم اقتصادي لخدمات الانظمة البيئية في خليج العقبة.
- ✓ انشاء صندوق متخصص لحماية الانظمة البيئية والانواع واستعادتها.
- ✓ الحفاظ على مواقع التعشيش الهامة ومناطق جمع الطعم الحي وذلك لاهميتها لقطاع صيادي الاسماك والتوازن البيئي في العقبة واستدامة الانواع.



- ✓ منع و /أو خفض نسب الأنشطة الإنمائية بالقرب من النظم البيئية الهشة.
- ✓ فهم الانواع المهددة بالانقراض ورفع الوعي والمعرفة نحوها من خلال كافة وسائل الاتصال والتواصل المتاحة.
- ✓ سن القوانين والتشريعات وتشديد العقوبات على المخالفين .
- ✓ تشكيل لجنة مراقبة ومتابعة من السلطة والجهات ذات الصلة العدلية وتأهيل طاقم متنزه العقبة لمتابعة الإجراءات السليمة .

3.1.4 المخزون السمكي في العقبة

تعرض الثروة السمكية الى العديد من التحديات خصوصاً في ظل التدهور البيئي الذي يعاني منه خليج العقبة والممارسات التي تضر بالبيئة البحرية والثروة السمكية . ومن الجدير بالذكر أن طبيعة خليج العقبة و محدودية الساحل الاردني وازدياد عدد المستفيدين من المنطقة الساحلية والتوسع في الانشطة المختلفة وازدياد الدخلاء على قطاع الصيد وغيرها من العوامل قد ساهمت في ازدياد الضغوط التي تواجه المخزون السمكي في العقبة، بالإضافة الى ان مهنة الصيد في العقبة تركز على الصيد التقليدي والذي يعتمد على ادوات وقوارب صيد تقليدية مما يجعل الصيد يتركز بالقرب من المنطقة الشاطئية. وبالتالي فلا بد من تطوير مهنة الصيد لتصبح على أعماق أكبر وتأهيل الصيادين و تزويدهم بالمعدات اللازمة لذلك.

يوجد في العقبة جمعيتين لصيادي الاسماك بعدد قوارب فاعلة في البحر يصل الى أكثر من 105 قارب. وعلى الرغم من اســـــــــــــــتعداد افراد الجمعيات الى التعاون الكامل من أجل حماية المخزون السمكي، الا انه يتطلب تبني نهج شمولي يتوافق مع كافة اصحاب العلاقة المرتبطين بقطاع الصيد في العقبة كما ويجب أن يتم تبني نهج معتمد على تخطيط مستدام وتغيير اساليب الصيد وادواته الى طرق رفيقة بالبيئة.

التوصيات المرتبطة بالمخزون السمكي في العقبة

- ✓ الحد من استنزاف بعض الانواع السمكية وخصوصاً تلك المهددة بالانقراض وذلك من خلال تبني ممارسات صيد رفيقة بالبيئة ومراعاة مواسم التكاثر واستمرار دراسات تقييم مخزون الاسماك علماً بأن الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية تنفذ برنامج لتحديد المخزون السمكي منذ عام 2014



- ✓ مراجعة نظام منح رخص الصيد او ترخيص قوارب الصيد الجديدة وتحديثه بما يخدم مصلحة الصيادين ويضمن استدامة التنوع السمكي والانظمة البيئية في العقبة
- ✓ ايجاد آلية لتحديد الصيادين المرخصين (المحترفين) والهواة والعمل على تفعيل آلية لمراقبة مرتادي الشاطئ ومراقبة نقاط بيع معدات الصيد وبالاخص شباك النايلون
- ✓ تعزيز دور القطاع الخاص المتمثل بالمطاعم بشقيها الشعبية والسياحية في دعم قطاع صيادي الاسماك
- ✓ تشجيع إقامة مزارع الاسماك في المناطق البعيدة عن البيئة البحرية بما يضمن استدامة الانظمة البيئية الطبيعية وتنمية المجتمع المحلي المرتبط بمهنة الصيد
- ✓ ايجاد الية لتفعيل التشاكرية بين الهيئة البحرية والموانئ وجمعية الصيادين وبإشراف القوة البحرية الملكية مما سيسمح للصيادين بالصيد وجمع الطعم من دون التسبب باي ضرر سواء للاطراف المعنية أو البيئة البحرية.
- ✓ تقديم الدعم للصيادين من خلال توفير الادوات والاجهزة الحديثة وتوفير الصيانة وقطع الغيار اللازمة للقوارب لتشجيع هذه الفئة على استهداف المناطق ذات العمق الكبير وتخفيف الضغوط على المناطق الساحلية والضحلة .
- ✓ رفع قدرات الصيادين في مجالات التعامل مع البيئة البحرية واشراكهم في دورات تدريبية داخل الاردن وخارجه.
- ✓ تأهيل وصيانة ميناء الصيادين وخاصة ازالة الرمال المتراكمة بفعل السيول والفيضانات.
- ✓ حماية حوض ميناء الصيادين من خلال تعزيزه بحواجز كاسرة للمواج.
- ✓ ايجاد آلية لتعويض الصيادين نتيجة لتضرر مهنتهم بسبب اقامة والتوسع في المشاريع الاستثمارية، سواء من خلال ايجاد فرص عمل جديدة لهم، او تطوير مهنة الصيد لديهم من خلال تحديث القوارب و المعدات و غيرها لتقليل وتخفيف الاثار السلبية.

3.1.5 القطاع الصناعي

أنشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام 2001 لتكون منطقة منخفضة الضرائب ومعفية من الجمارك ومنطقة تتعدد فيها النشاطات الاقتصادية. وتضم منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الموانئ الأردنية ومطار الملك حسين الدولي ومدينة العقبة بعدد سكان يفوق تعدادهم عن 180 ألف نسمة. توفر العقبة فرص استثمارية متعددة على مستوى عالمي وتشمل السياحة والخدمات



الترفيهية والخدمات المهنية والنقل المتعدد الوسائط والصناعات ذات القيمة المضافة، كما تمّ تصميم بيئة استثمارية مبسّطة من خلال تطبيق أنظمة إدارية عالية الفعالية وذلك بهدف تلبية حاجات المســـتثمرين من خلال نافذة استثمارية واحدة. وتتعدد حوافز الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نذكر منها:

- عدم وجود قيود على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في كافة المجالات
- فرض 5 % كضريبة على الدخل الصافي لأي مشروع باستثناء التأمين والبنوك وخدمات النقل

البري

- إعفاء كافة المســـتتوردات إلى المنطقة من الرسوم الجمركية (باستثناء المركبات و التي يمكن إعفائها من الرسوم حسب نظام خاص).
- إعفاء المؤسسات المسجلة من ضريبة الأبنية والأراضي على العقارات المملوكة في المنطقة
- عدم وجود قيود على التعامل بالعملات الأجنبية
- عدم وجود قيود على نقل الأرباح ورأس المال إلى الخارج
- إجراءات مبسطة للعمالة والهجرة
- إعفاء من الضرائب باستثناء 7% ضريبة مبيعات على الاستهلاك النهائي لعشرة سلع وخدمات الفنادق والمطاعم ومكاتب تأجير السيارات

كما تقدّم منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مجموعة واسعة من المزايا التنافسية للمستثمرين من بينها:

- فرص استثمارية في شتى القطاعات من سياحة وعقار وخدمات وصناعة.
 - انخفاض كلفة وتوفير بيئة مناسبة لممارسة الأعمال بوجود قوانين لتشجيع الاستثمار.
 - مشاريع مهيأة للتشغيل السريع وسرعة الحصول على الموافقات.
 - توفر العمالة الأردنية الماهرة والمؤهلة.
 - موقع استراتيجي يربط كل من الشرق الأوسط بشمال إفريقيا وشرق آسيا.
 - مركز إقليمي للنقل متعدد الوسائط يضم ميناءً متكامل الخدمات ومطاراً دولياً وشبكة طرق حديثة.
- وتجدر الإشارة هنا بأنه قد تم تأسيس شركة تطوير العقبة في العام 2004 وهي شركة مساهمة خاصة مملوكة مناصفة بين الحكومة الأردنية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث تعد هذه الشركة الذراع الاستثماري لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وذلك استكمالاً للإطار



المؤسسي والتشريعي لتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وبهدف جذب الاستثمارات في قطاعات السياحة والخدمات الترفيهية والمهنية واللوجستية والصناعات. وقد تم تكليف شركة تطوير العقبة بتطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبناء البنية التحتية والفوقية اللازمة وتوسيع القائم منها وإيجاد العوامل الممكنة للأعمال الضرورية للمنطقة وإدارة/تشغيل مرافقها الرئيسية. ويعد ميناء العقبة جزء من الأصول الاستراتيجية التي تمتلكها شركة تطوير العقبة والتي تشمل أيضا مطار الملك الحسين الدولي ومجموعة من الأراضي ذات المواقع الاستراتيجية. وتتولى الشركة مسؤولية إدارة وتطوير هذه الموجودات والمرافق العامة وخدمات البنية التحتية في المنطقة. وتقوم شركة تطوير العقبة بأداء دورها من خلال جذب الاستثمارات وتعظيم وتفعيل مشاركة القطاع الخاص (مطورين/مشغلين) في المشاريع التطويرية المختلفة من خلال تبني سياسة شراكات القطاعين العام والخاص حيث تمتلك الشركة المؤهلات الفنية والمالية اللازمة لتسريع تنفيذ المخطط الشمولي لتطوير العقبة بطريقة تكفل التنمية الشاملة والتكاملية وتحويلها إلى مركز ريادي للأعمال ووجهة سياحية مميزة على البحر الأحمر.

يُكمن الهدف الرئيسي لشركة تطوير العقبة في إطلاق الإمكانات والمزايا الاقتصادية الكامنة للعقبة من خلال استقطاب استثمارات القطاع الخاص عن طريق حُرمة من الفرص والاستخدام الحكيم للموارد العامة وتحويل العقبة إلى بوابة للأعمال والترفيه والسياحة واللوجستيات والصناعة وذلك من خلال:

- تزويد المستثمر ببنية تحتية وفوقية ضمن معايير عالمية لجميع القطاعات.
- إطلاق حزم من مشاريع التطوير وإعادة التطوير العقاري الاستراتيجية.
- تزويد المستثمر ببنية النقل المتعدد الوسائط وعلى مستوى عالمي.
- كسر ما يسمى بحلقة الدجاجة والبيض بإيجاد العوامل الممكنة للأعمال.

تمثل الصناعة جزءاً هاماً من عملية تنمية منطقة العقبة، كما تتوزع المشاريع الصناعية والموانئ في عدد من المواقع في محافظة العقبة، وهناك توجه للامتداد نحو المنطقة الشمالية من مدينة العقبة وأنشاء مدينة صناعية في لواء القويرة، ناهيك عن تواجد للصناعات الخفيفة في المنطقة الحرفية من المدينة وتواجد الصناعات الكيماوية والاسمدة في الجزء الجنوبي من الساحل الاردني، وانتشار الموانئ في المنطقة الوسطى من الساحل وامتدادها نحو الجنوب، شاملا الارصفة الصناعية ومنظومة الموانئ الصناعية التي تعمل شركة تطوير العقبة على تطويرها. وبالرجوع الى تعليمات دراسة الآثار البيئية فانها تعتبر ضرورية والزامية لمعرفة الآثار والنتائج البيئية المترتبة على انشاء المشاريع المختلفة.



التوصيات المرتبطة بالقطاع الصناعي

- ✓ ضرورة تنفيذ دراسات الاثر البيئي لاي مشروع في منطقة العقبة سواء داخل أو خارج البحر والتشديد على تنفيذ دراسات شفافة وموضوعية.
- ✓ نقل الجبس أو المخلفات الناتجة عن صناعة الفوسفات أو غيرها من الصناعات والتخلص منها بطريقة آمنة .
- ✓ اشراك المجتمع المحلي من خلال التوعية البيئية وباشراف من سلطة العقبة.
- ✓ مراقبة عملية طرح النفايات الصناعية وغيرها واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من اثارها وتطبيق اتفاقية لندن للحد من الملوثات التي يتم طرحها في البحر .
- ✓ وجود برامج خاصة لمراقبة المشاريع والمقامة والتزامها من الناحية البيئية.

3.1.6 دعم التخطيط الإنمائي المتكامل

3.1.6.1 تخطيط و تطوير المنطقة الساحلية

يتطلب نهج الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية إشراك كافة أصحاب العلاقة من خلال تبني النهج التشاركي في تطبيق كافة البرامج والخطط ذات العلاقة خاصة إشراك أصحاب العلاقة المعتمدين بشكل كبير على مصادر المنطقة الساحلية وخدمات الانظمة البيئية التي توفرها بالإضافة إلى اهتماماتهم البيئية والإقتصادية والإجتماعية المتعددة . و قد استطاع الاردن تسجيل العديد من الانجازات في هذا المجال منذ القرن الماضي من خلال إنشاء لجنة خاصة بمتنزه العقبة البحري ضمن نظام خاص بالمنطقة الساحلية والمصادر البحرية وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سلطة العقبة، القطاع الأكاديمي، القطاع الخاص، المجتمع المحلي وقطاعات أخرى.

أما في الوقت الحاضر فإن عمليات إشراك أصحاب العلاقة في برامج الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية تزداد بشكل ملحوظ وذلك من خلال استحداث المشاريع المتعددة التي تتناول عمليات إشراك أصحاب العلاقة. ومن بين هذه المشاريع مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري في العقبة والممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي لعب دوراً كبيراً في رفع الوعي لكافة أصحاب العلاقة حول أهمية المصادر الطبيعية للمنطقة الساحلية والبحرية، بالإضافة إلى ترويج أهمية دور أصحاب العلاقة في إدارة وتطبيق برامج ومبادرات حماية هذه المصادر. هذا بالإضافة إلى



وجود مشاريع أخرى مثل المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تقوية السلطات المحلية وأصحاب العلاقة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في العمليات المتعددة من أجل صنع القرار والمرتبطة بقطاع البيئة والإقتصاد والإدارة الحضرية في مدن الساحل، حيث أكد هذا المشروع على أهمية إشراك أصحاب العلاقة في تطوير الخطط اللازمة أثناء مراحل المشروع المختلفة .

كما طورت سلطة منطقة العقبة المخطط الشامل (2001 – 2020) والذي يعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق الرؤيا الشمولية للسلطة . حيث يحتوي هذا المخطط على استراتيجيات بعيدة المدى من أجل التنمية والتطوير والإستثمار بما في ذلك أولوية التنمية والتطوير والقطاع السياحي وخدماته والصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والخدمات وعمليات الموانئ، كما سمحت للتطوير الحضري بالامتداد شمالاً مبتعدة عن الساحل . وقد كان لازماً على جميع هذه القطاعات ان تحصل على الترخيص من مديرية البيئة من خلال دراسة الاثر البيئي . ومع ذلك فإنه لا بد من إيجاد الأطر الإدارية والقانونية العامة من أجل توفير الآليات العملية اللازمة لتفعيل المشاركة الكاملة لأصحاب العلاقة في برامج الإدارة المتكاملة في المنطقة الساحلية في العقبة .

التوصيات المرتبطة بتخطيط وتطوير المنطقة الساحلية

- ✓ تشكيل لجنة مختصة بإدارة المنطقة الساحلية مؤلفة من القطاع الأمني والحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (بما فيهم جمعيات ذوي الاعاقة) وأصحاب العلاقة في منطقة العقبة من مواطنين و أصحاب مصالح ومختصين.
- ✓ دعم شراكة اللجنة المختصة مع لجان و مشاريع التخطيط الاقليمية.
- ✓ ضرورة الاستمرار في دراسات الاثر البيئي لاي مشروع في منطقة العقبة سواء كانت داخل او خارج البحر.
- ✓ الاستمرار في تنفيذ المخطط الشمولي للعقبة بشكل استراتيجي دون ربطه بتغير الاشخاص.
- ✓ زيادة التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية الاخرى مثل الوزارات والهيئات العاملة في الاردن.



3.1.6.2 إدارة المنطقة الشاطئية

تتزايد النشاطات الشاطئية والتنافس على المنطقة الساحلية في العقبة. وتتضمن تلك النشاطات في طياتها العديد من التحديات من أبرزها:

- ✓ الوصول الآمن إلى الشاطئ العام خصوصاً لذوي الإعاقة وكبار السن.
- ✓ عدم توفر نظام يلزم القطاع الخاص المستخدم للشواطئ بدفع بدل تعويض مالي قد تساهم في تنفيذ مبادرات مجتمعية تدعم السكان المحليين وتحمي البيئة البحرية.
- ✓ ضعف إدارة منطقة المتنزه البحري وخصوصاً بعد نقله من مديرية إلى قسم مما أدى إلى تدني مستوى الاهتمام به بحسب التوصيات التي وردت في جزء المتنزه البحري.
- ✓ توفير سيارات الانقاذ والتدخل الطبي السريع على المنطقة الشاطئية.

التوصيات المرتبطة بإدارة المنطقة الشاطئية

- ✓ التأكيد على ضرورة فرض قانون على المستثمرين بتعويض المتضررين نتيجة لاستثماراتهم.
- ✓ وتجدر الإشارة بأنه قد تمت صياغة مقترح لذلك في وقت تنفيذ هذه الخطة ومن الممكن تحويله لتشريع من خلال القنوات التشريعية المعمول بها في الأردن حيث يفرض هذا المقترح تعويض بدل الاستخدام مقداره 0.001 من قيمة الاستثمار لتعويض المتضررين.
- ✓ التضييق على المشاريع المستقبلية التي تقوم بشراء أو استئجار الشواطئ أو تلك التي لها أي تأثيرات ضارة على الشاطئ والتنوع الحيوي من خلال استخدام القنوات المتوفرة
- ✓ تفعيل المقترح الرامي إلى إيجاد جهة مختصة أو لجنة متخصصة تقوم بتوحيد وتنظيم جميع النشاطات الساحلية والمتوفرة في الخطة الشمولية للسلطة
- ✓ تفعيل الإعلام بما يخدم مصلحة حماية البيئة البحرية في العقبة بطريقة علمية ومنهجية
- ✓ مراعاة حقوق المعاقين من خلال تأمين كافة التسهيلات للوصول الآمن للشاطئ وتوفير الخدمات المختلفة وسهولة الوصول لها من خلال ممرات خاصة. وعلى سبيل المثال وليس الحصر وجود مرافق مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة منها مواقف سيارات قريبة من الشاطئ ومخصصة، وجود منحدرات تصل للمياه وايضاً وجود مرافق صحية مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب متطلبات كودة البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ إيجاد ممرات لتسهيل حركة عربات الأطفال وكبار السن إلى الشاطئ.
- ✓ تطوير الأمن والسلامة العامة على الشواطئ وتوفير طاقم متخصص ومؤهل بالشراكة مع



الجهات الأمنية والطبية المختلفة والعمل على تطبيق البرامج الدولية مثل برنامج العلم الازرق على الشواطئ العامة.

✓ ضرورة توفير غرفة ضغط عكسي على الشاطئ الجنوبي وذلك لتجنب اي اشكاليات قد تحدث مع الغواصين وسرعة اجراء الاسعافات الاولى ولتخفيف العبء عن مستشفى الاميرة هيا (الوحيد الذي يحتوي على غرفة ضغط عكسي).

3.1.6.3 إدارة حركة المرور في البحر

تختلف المراكب البحرية التي تتواجد او تمر في العقبة من حيث الغاية والنوع والحجم وغيرها من الخصائص . ومن ضمن هذه القوارب قوارب الصيد التي لا يتجاوز طولها عدة امتار وقوارب النزهة والقوارب الزجاجة والسريعة وقوارب الغوص وقوارب الرياضات المائية والقوارب المخصصة لنقل الركاب بين الاردن والدول المجاورة والبواخر والسفن والعبارات بالإضافة الى تواجد بعض القوارب ذات الاستخدام الخاص والتابعة للموانئ.

ومن أجل تنظيم ومراقبة وتطوير قطاع النقل البحري، فقد تم انشاء الهيئة البحرية الأردنية والتي تتمتع بإدارة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط بوزير النقل ومركزها الرئيسي في مدينه العقبة وقد أنشئت بموجب قانون رقم (47) لعام 2002 بتاريخ 16/8/2002 وتم إصدار القانون الدائم رقم (46) 2000 والذي يسمى قانون الهيئة البحرية الأردنية . وتعمل الهيئة على تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع المنافسة والاستثمار ومنع الاحتكار في قطاع النقل البحري في المملكة و رفع مستويات السلامة والأمن البحري والمساهمة في حماية البيئة البحرية على السفن الأردنية والمياه الإقليمية الأردنية.

التوصيات المرتبطة بإدارة حركة المرور في البحر

✓ تفعيل وتنفيذ مخطط تنظيم حركة القوارب والرياضات المائية في البحر او ما يسمى مخطط تنظيم الرياضات البحرية على الشاطئ الشمالي وذلك من خلال إنشاء وتحديد عدد أكبر من المواقع للقوارب وتحديد حركة القوارب بغض النظر عن نوعها ونشاطها .

✓ ضرورة ان تلعب سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة دور محوري لتنظيم العلاقة ما بين الانشطة البحرية من خلال توفير موظفين كما كان معمول به سابقا لمراقبة وتنظيم الدور والاصطفاف ومنع النزاعات.

✓ تقيد القوارب وخاصة القوارب الصغيرة بالمسارات المحددة في البحر لمنع الحوادث.



- ✓ تنظيم النشاطات على الساحل من خلال شركة خاصة تقوم بتنظيم الحركة من خلال نظام محوسب.
- ✓ حصر النشاطات وحصر تزايد اعداد القوارب باشكالها المختلفة لان ذلك يتسبب بزيادة العمل والعبي على الشواطئ.
- ✓ فرض حدود السرعة في مناطق معينة من البحر.
- ✓ تعزيز دور مديرية ادارة الشواطئ لاهميتها في مراقبة وتنظيم الشواطئ وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومسؤوليتها عن تطبيق التعليمات القانونية والتنسيق ما بين الوحدات والجهات الامنية المختلفة.

3.1.7 تلوث مياه البحر

يعتبر تلوث البحر من أهم القضايا التي تواجه البيئة البحرية في العقبة. وفي ظل عدم وجود رقابة بيئية صارمة فإن هذه القضية ستتزايد على نحو سيؤثر سلباً على البيئة البحرية. وقد وافقت الحكومة الأردنية بتاريخ 19/4/1989 على الانضمام الى اتفاقية بازل للتحكم بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود وقررت الحكومة اعلان اراضي المملكة الاردنية الهاشمية بحدودها الدولية منطقة محظورة أمام النفايات الخطرة الاجنبية، كما قررت مخاطبة الامانة العامة للاتفاقية لا ببالغ الدول الاعضاء باحترام ذلك. وبالإضافة الى ان السواحل الاردنية لا تستقبل اي نوع من انواع النفايات الخطرة من الخارج، فقد قامت قامت الحكومة الاردنية ايضاً باتخاذ الاجراءات المناسبة والكفيلة بالتخلص من النفايات الخطرة الناتجة محلياً.

ومن اكثر السياسات التي تطبق بصرامة في منطقة العقبة الخاصة سياسة التصريف الصفري، حيث يمنع بأي شكل من الاشكال تصريف اي سوائل او اي مواد أخرى الى البحر. وهناك رقابة مشددة على الصناعات والفنادق والمنتجعات او اي منشآت ومشاريع مقامة على الشواطئ من خلال برامج مراقبة بيئية. كما أن هناك تعليمات صارمة خاصة بالتلوث الناتج من السفن والبواخر، ومحددة ضمن نظام حماية البيئة البحرية.

ويلزم النظام رقم 51/1999 من نظام حماية البيئة البحرية والسواحل الصادر بمقتضى المادة (34) من قانون حماية البيئة رقم (12) لسنة 1995 باستيفاء مبالغ لا تقل عن ستة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار من المسؤول عن تلوث البيئة البحرية مقابل إزالة هذا التلوث. كما تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب المادة (9) من قانونها مسؤولية حماية البيئة ضمن هذه المنطقة، كما تتولى السلطة وفقاً للمادة (10) من ذات القانون حماية مصادر المياه



والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي . وقد صدر نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (21) لسنة 2001 ليعالج جميع الأمور المتعلقة بالبيئة من حيث حماية المياه والهواء وغيرها من عناصر البيئة إضافة إلى تنظيم موضوع تقييم الأثر البيئي

التوصيات المرتبطة بتلوث مياه البحر

- ✓ تفعيل وسن التشريعات التي تفرض الغرامات على رمي النفايات سواء على الشاطئ أو داخل البحر.
- ✓ توزيع نشرات توعوية للسواح أو الزوار المحليين عند نقاط التفتيش/الجمرك تحتوي على كافة المعلومات والتحذيرات المطلوبة.
- ✓ التعاون مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات المعنية لعمل حملات توعوية شاملة حول الآثار السلبية للتلوث البحري.
- ✓ يجب أن يكون هناك توافق أكبر ما بين القطاع الاستثماري والقطاع الأمني والإداري والتشريعي بما يتعلق بموضوع التسريع في اجراءات التحصيل المالي لحوادث التلوث والاضرار بالبيئة.
- ✓ التوسع في برامج الرقابة البيئية التي تنفذها مفوضية البيئة، وإلزام جميع المنشآت والمشاريع الشاطئية بتلك البرامج.

3.1.8 النشاطات السياحية والترفيهية

تتنوع الأنشطة الرياضية والسياحية والبيئية في العقبة، حيث يوجد عدد كبير من اشكال الرياضات المائية التي تشمل القوارب السريعة والغوص والسباحة بالقصبة (السنوركل) والقوارب الزجاجية والتزلج والدراجات المائية وغيرها . ويشكل تنوع الحياة البحرية وتفرد الانظمة البيئية في العقبة احدى أجمل المناظر الطبيعية في الاردن وحافزا لتنوع وتزايد الأنشطة الرياضية . ويمكن تصنيف نوعين من الاستخدامات في هذا الاطار وهما الاستخدامات السياحية الاستثمارية والتي تتم من قبل مشاريع كبرى يمكن ملاحظتها في المنطقة الشمالية للعقبة مثل مشروع أيله ومشروع سرايا العقبة، بالإضافة إلى مشاريع الفنادق ذات تصنيف الخمس نجوم ومشروع مرسى زايد(المعبر) وجنوباً مثل منتجع تالا بيه وبرانيس . أما النوع الثاني فيتمثل في الاستخدامات السياحية الشعبية على طول الشواطئ العامة وتتضمن السباحة والتنزه والتي تزيد نسبتها خلال العطل الرسمية والأعياد وعطل نهاية الاسبوع وتنحصر بشكل رئيسي داخل متنزه العقبة البحري (شاطئ نادي المرجان ومنطقة اليمانية ومركز الزوار والسداسيات) إضافة الى منطقة الشاطئ الأوسط والتي تمتاز بقربها من وسط المدينة.



التوصيات المرتبطة بالنشاطات السياحية والترفيهية

- ✓ تطوير دليل ارشادي يتضمن كافة انواع الأنشطة المائية والبحرية ويبين آلية تنظيم العمل خلالها واصحاب العلاقة المرتبطين بها.
- ✓ تبني نهج الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- ✓ وضع خطة بعيدة المدى لمواقع الغوص توضح آلية استدامتها وتحقيق تكاملية في الفائدة الاقتصادية الاجتماعية المترتبة عليها مع ضمان حماية الانظمة البيئية المرتبطة بها.
- ✓ تنظيم مهنة الغوص من خلال متنزه العقبة البحري (او مديرية ادارة الشواطئ) والعمل على منع المراكز والغواصين غير المرخصين من العمل والاضرار بالبيئة البحرية ومهنة الغوص.
- ✓ مراجعة وتعديل تعليمات مراكز الغوص وتفعيل الانظمة والتعليمات الخاصة بها.
- ✓ تسهيل وصول مراكز الغوص للبحر ودعم القطاع فنياً ولوجستياً من خلال -على سبيل المثال وليس الحصر - ايجاد تسهيلات قريبة وآمنة من ضمنها موقع غرفة الضغط العكسي.
- ✓ المحافظة على مواقع الغوص الاصطناعية واستدامتها بما يخدم مهنة الغوص ويعزز من وجود الحيوود المرجانية.
- ✓ تعزيز قدرات جمعية العقبة للغوص وادماجها ضمن آلية صنع القرار ومتابعة مهنة الغوص في العقبة بشكل أكبر.

3.1.9 إدارة المخاطر والكوارث

تمتاز مدينة العقبة بموقعها الذي ينحصر بين المنطقة الساحلية وامتداد سلسلة جبال العقبة من الجهة الشرقية والمناطق الصحراوية الرملية من الجهة الشمالية الشرقية. كما يتميز الساحل الاردني بوجود العديد من الانشطة وتحديداً في المنطقة الصناعية الجنوبية والتي تجمع بين ارصعة النفط والغاز والكبريت والاسمدة وغيرها من الصناعات، مما يضيف عامل من الخطورة التي يتوجب التعامل معها بمعايير سلامة عامة وإدارة للمخاطر والكوارث التي تتمثل بمسببات طبيعية مثل السيول أو الفيضانات أو مسببات بشرية مثل مخاطر المنطقة الصناعية وحوادث النقل البحري والحرائق وتسرب الزيوت .



التوصيات المرتبطة بإدارة المخاطر والكوارث

- ✓ الحاجة الى عقد دورات تدريبية متخصصة بإدارة المخاطر.
- ✓ توفير مقومات السلامة العامة والمراقبة الدورية على الالتزام بها وتفقد سلامتها وتوفير عدد كاف من الموظفين المرخصين والمؤهلين بالإضافة الى المراقبين في المواقع الشاطئية المختلفة.
- ✓ اتباع التعليمات الدولية الخاصة بالانقاذ والسلامة مثل توفير لوحات موحدة تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالسلامة العامة ومدونة للسلوك ورايات تحذيرية وغيرها من التعليمات.
- ✓ تطوير القطاع الاكاديمي وبالأخص الجامعات من خلال استحداث تخصصات تتواءم مع حاجة المنطقة في ادارة الكوارث والازمات.
- ✓ مراجعة خطط الكوارث وادارة الازمات بشكل دوري وتعريف الناس وقطاعات المجتمع المختلفة بهذه الخطط. .

3.1.10 المحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي

- تتولى مديرية السياحة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتعاون مع وزارة السياحة ومديرية الآثار العامة في العقبة مهمة المحافظة على التراث الثقافي . ومن ضمن الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال كل مما يلي:
- ✓ وضع لوحات ارشادية ودلالية للمعالم السياحية داخل مدينة العقبة مثل مدينة أيلة الاسلامية وقلعة العقبة بيت الشريف الحسين بن علي وغيرها من المواقع
 - ✓ تشكيل لجنة رقابة على المنشآت السياحية الداخلية وتشكيل لجنة للكشف على محلات التحف الشرقية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار
 - ✓ وضع خطة ادارة للمواقع الأثرية داخل مدينة العقبة تنفذ على مدار ثلاث سنوات تشمل القلعة وأيلة الاسلامية والكنيسة الرومانية وذلك بالتعاون مع دائرة الآثار العامة.

التوصيات المرتبطة بالمحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي

- ✓ تصميم وطباعة خرائط متخصصة بمواقع المناطق الاثرية وتوزيعها على المنشآت السياحية بشكل مستمر لضمان توعية الزوار والسياح بهذه المناطق وزيادة نسب الزيارات والتوعية المرتبطة بها.
- ✓ التركيز على الصيد كحرفة تراثية والعمل على دعم قطاع الصيادين بهذا الصدد.
- ✓ تفعيل دور متحف العقبة التراثي في المحافظة على المصادر التراثية للمجتمع العقباوي.



✓ جمع المعلومات الثقافية والتاريخية من المجتمع المحلي لضمان تسجيل المعرفة التقليدية وحفظها ونشرها.

3.1.11 مؤسسات المجتمع المدني

تلعب مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها جمعيات ذوي الإعاقة دور هام جداً في نشر التوعية والمعرفة حول أهمية الموارد الساحلية والانظمة البيئية المرتبطة بها وكيفية الحفاظ عليها، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق مع وسائل الاتصال والتواصل ومن أهمها الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل التواصل الاجتماعي. إلا ان عديداً من التحديات تواجه هذا القطاع من ابرزها:

✓ ضعف الدعم والتنسيق بين المؤسسات الداعمة الحكومية والخاصة لجمعيات المجتمع المدني وبالأخص جمعيات المعاقين وعدم وضوح آليات الدعم سواء من سلطة منطقة العقبة الخاصة أو من باقي الجهات المانحة.

✓ نقص المعلومات لدى المؤسسات المانحة حول تركيبة المجتمع المحلي ومؤسساته.

✓ ضعف التعاون بين جمعيات المجتمع المدني وخاصة تلك التي تهتم بشؤون ذوي الإعاقة، وتقتصر علاقتهم مع الجهات الرسمية.

✓ ضرورة اشراك قطاع مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات المعاقين في عملية التخطيط وصنع القرار.

✓ تفعيل نظام المسؤولية المجتمعية وذلك لدعم برامج مؤسسات المجتمع المدني التي تصب في خدمة المجتمع المحلي.

التوصيات المرتبطة بمؤسسات المجتمع المدني

✓ انشاء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني لتوحيد وتضافر الجهود نحو القضايا البيئية المتعددة ومن ضمنها الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية

✓ وضع برامج تعليمية وتوعوية موجهة الى كافة المستويات تبين الممارسات الخاطئة التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة البحرية مثل جمع المرجان وبعض الكائنات الحية النادرة واستخدام المواد السامة في الصيد ورمي الفضلات.

✓ تأطير العلاقة بين الجمعيات وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان استدامة هذه المؤسسات بما لا يؤثر على دورها المجتمعي ووضع معايير واضحة وشفافة وبطريقة تشاركية لتقديم الدعم لهذه المؤسسات.



- ✓ انشاء قاعدة بيانات لجميع الجمعيات والمهام المرتبطة بها والخبرات التي تتمتع بها في مديرية تنمية المجتمع المحلي التابعة لسلطة منطقة العقبة.
- ✓ تقوية اتحاد الجمعيات من خلال دعمه مؤسسياً ومالياً لتفعيل دوره التنسيق والتنظيمي على مستوى الجمعيات وعلى مستوى العلاقة بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية.
- ✓ هناك حاجة ماسة لاجاد آلية واضحة للتعاون والاستفادة وتفعيل المسؤولية المجتمعية خصوصاً في ظل الاستثمارات الكبيرة والمتنوعة في العقبة.
- ✓ بناء قدرات بعض جمعيات ومؤسسات المجتمع المحلي في مجال طلب التمويل.
- ✓ دعم جمعيات ذوي الإعاقة وذلك لانصافهم واعطائهم فرصة متساوية مع بقية المؤسسات ولاهمية الدور الذي تقوم به.
- ✓ فرض ساعات عمل تطوعية في المؤسسات البيئية غير الربحية على خريجي الجامعات وذلك لزيادة نشر الوعي.
- ✓ التعريف بالقوانين الرادعة التي تعمل على حماية البيئة والانظمة البيئية التي تحتويها وكذلك التعريف بالمخالفات البيئية.
- ✓ تفعيل الاعلام البيئي من خلال بناء قدرات الصحفيين في المجالات ذات الصلة حتى يتم التوعية البيئية من خلال الاعلام بشكل صحيح و فعال والاستفادة من المبادرات القائمة وتعزيزها مثل برنامج "بيئتي مسؤوليتي" والذي يتم بثه من خلال اذاعة صوت العقبة وموقع "أوراق بيئية" والذي تم اطلاقه من خلال الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

3.1.12 التشبيك وتحسين المستوى المعيشي

تطورت مدينة العقبة خلال العقدين الماضيين بصورة مضطردة نتيجة لجهود جلب الاستثمارات الصناعية والسياحية، حيث تقوم العديد من المؤسسات بالاستفادة من القوانين المتوفرة لتشجيع وجذب الاستثمار للمنطقة الساحلية . وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أنه ما تزال بعض الفجوات موجوة في توفير فائدة ملموسة للمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص عمل مناسبة تعمل على تحسين المستوى المعيشي وغيرها من الفرص .

وقد تم التاكيد على ضرورة تشكيل لجنة مختصة بإدارة المناطق الساحلية والمصادر البحرية تتألف من ممثلين عن القطاع الحكومي والخاص والأمني ومؤسسات المجتمع المدني واصحاب العلاقة الآخرين في منطقة العقبة وذلك لتكاملية الادارة وتحقيق معايير الاستدامة المطلوبة.



ويتوجب ايضا توفير فرص مناسبة لاشراك خريجي الجامعات في العقبة والتنسيق مع القطاع الخاص بهدف اتاحة الفرصة لهم سواء من خلال التوظيف أو التدريب لتقليل الفجوة ما بين مرحلة التعليم النظرية والواقع العملي في السوق المحلي . كما ويتوجب اعداد دراسة مستفيضة لاحتياجات السوق يتم بناء عليها تحديث التخصصات الموجودة في الجامعة وايجاد الفرص المناسبة.

التوصيات المرتبطة بالتشبيك وتحسين المستوى المعيشي

- ✓ تشكيل لجنة مختصة بإدارة المناطق الساحلية والمصادر البحرية تضمن استدامة المصادر الساحلية والانظمة البيئية ورفاه الانسان كما ويتوجب بناء قدرات المعنيين في هذه اللجنة وذلك لتمكينهم من القيام بالمهام المناطة اليهم.
- ✓ ضرورة تفعيل التدريب المهني في الجامعات واتاحة الفرص لكافة اطياف المجتمع بالانخراط به لتحقيق فرص عمل جديدة وتلبية احتياجات السوق.
- ✓ تأكيد تعاون القطاع الاستثماري مع القطاع الاكاديمي بهدف تدريب الخريجين كل حسب اختصاصه لتقليل الفجوة ما بين مرحلة التعليم النظري والواقع العملي.
- ✓ دراسة احتياجات السوق المحلي وربط هذه الدراسات بالتخصصات الجامعية.
- ✓ زيادة التنسيق بين الجامعات فيما يخص المواد التدريبية البيئية.
- ✓ اشراك المرأة وجميع فئات المجتمع في الفرص وعملية اتخاذ القرار.

3.1.13 التغير المناخي

إن تغير المناخ هو اضطراب في مناخ الأرض يؤدي الى تدهور للانظمة البيئية والتنوع الحيوي المرتبط بها . ويعود ذلك لأسباب مختلفة منها ارتفاع درجة حرارة سطح البحر وزيادة الملوحة مما يتسبب في ارتفاع حموضة البحر وغيرها من الاسباب . ويتوقع تأثير التغير المناخي على العقبة بسبب موقعها الجغرافي على مستوى سطح البحر مما يجعلها عرضة لتأثير الفيضانات والسيول من المناطق الشرقية للمملكة وقد أدى ذلك الى التأثير على الحيدود المرجانية وبيئة الاعشاب البحرية . وعليه فإنه يتوجب تنفيذ برامج تخفيف وتكيف من شأنها دعم حماية الانظمة البيئية في خليج العقبة.

التوصيات المرتبطة بالتغير المناخي

- ✓ تحديث استراتيجية التغير المناخي الوطنية بما يتوافق مع خصائص العقبة وتوفير الوسائل اللازمة لتطبيقها.
- ✓ رفع مستوى الوعي والمعرفة حول التغير المناخي وتأثيراته السلبية والخطوات الواجب اتباعها



التخطيط الفعال لمجابهة التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ.

- ✓ تشجيع جميع القطاعات على إدراج تدابير التكيف والتخفيف مع تغير المناخ كجزء من خططها الاستراتيجية
- ✓ دعم البرامج والمبادرات والجهود الرامية الى التخفيف والتكيف من ظاهرة التغير المناخي مثل تطبيق برامج الشهادات البيئية الدولية كالعلم الاخضر والمدارس البيئية
- ✓ توفير نماذج مسبقة مبنية على بيانات علمية للعمل على مجابهة تأثيرات التغير المناخي والتخطيط السليم للمشاريع .



الجزء الرابع: التطبيق والمتابعة (برنامج زمني لمدة خمس سنوات)

الإطار الزمني (السنوات)					النشاطات الرئيسية	الهدف / الأهداف	القطاع
5	4	3	2	1			
الجزء الأول : الإستخدام المستدام للموارد الساحلية والاستفادة من خدمات الانظمة البيئية							
					تنفيذ ومراجعة كافة الدراسات والوثائق (ومن ضمنها الخطة الادارية) والمعلومات القانونية الخاصة بالمتنزه.	اعلان متنزه العقبة البحري كمحمية طبيعية ضمن الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية المقر من رئاسة الوزراء	ادارة متنزه العقبة البحري
					تحديد المناطق الحساسة ومناطق توزيع الانواع والانظمة البيئية الحرجة في المتنزه ورسم الخرائط المطلوبة.		
					اعداد ملف ترشــــــــــــــــيح المتنزه والموافقة عليه من رئاسة الوزراء بما يتوافق مع حماية عينة ممثلة من الانظمة البيئية في العقبة وبما يتوافق مع المعايير الدولية		
					العمل مع ادارة المتنزه بشكل فعال وبحسب المعايير الدولية والوطنية الخاصة بالمحميات الطبيعية البحرية والاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لادارة المتنزه البحري وضمان استدامته		
					تحليل الاحتياجات التدريبية للعاملين في المتنزه البحري واصحاب العلاقة المرتبطين بادارته	رفع القدرات الفنية والادارية للعاملين في المتنزه البحري و المؤسسات الشريكة لضمان تطبيق أفضل الممارسات في ادارة المتنزه البحري	
					تطوير استراتيجيات بناء القدرات وتطبيقها مع المؤسسات الشريكة		



				تطوير خطة اتصال وتواصل بطريقة تشاركية وشمولية مع كافة اصحاب العلاقة		
				استدامة حملات التوعية حول اهمية حماية البيئة البحرية على المستوى المحلي والوطني	تعزيز الوعي والمعرفة حول اهمية المتنزه البحري كحمية طبيعية في استدامة الانظمة البيئية والخدمات التي توفرها لتحسين رفاه الانسان	
				تعزيز دور الاعلام بكافة اشكاله في تبيان اهمية حماية البيئة البحرية وتعزيز دور المتنزه واهميته لتوفير الحماية المطلوبة		
				تصميم قاعدة البيانات وتطوير آلية ادخال المعلومات والوصول ويمكن دمج قاعدة البيانات ضمن قواعد البيانات الوطنية المتوفرة لدى وزارة البيئة	تطوير قاعدة بيانات وطنية تختص بالبيئة البحرية والانظمة البيئية المرتبطة بها وبتشاركية مع الجهات ذات العلاقة	برامج الابحاث والمراقبة البيئية
				تدريب الافراد والمؤسسات على الاستخدام الأمثل لقاعدة البيانات وضمان تحديثها باستمرار		
				مراجعة برنامج المراقبة الوطني بشكل شمولي وتطوير استراتيجيات الشراكة بين المؤسسات ذات العلاقة من أجل تطبيق البرنامج بفعالية	استدامة برنامج المراقبة البيئية الوطني وتطوير آلية عمله مما يتيح استدامة تدفق المعلومات ومشاركتها على المستوى المحلي والوطني والدولي	
				ضمان توفير كافة الادوات والمعدات والموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ برنامج المراقبة بفعالية		



				تشكيل لجنة خاصة بتقرير حالة البيئة ففي خليج العقبة واعداد الخطوط المرجعية لها	المساهمة بفعالية في اعداد تقرير حالة البيئة فـ في خليج العقبة بما يتوافق مع المنهجية الوطنية والدولية واستناداً الى نتائج برنامج المراقبة الوطني	
				اعداد منهجية العمل بما يتوافق مع الاولويات الوطنية والمنهجية الدولية وتطوير التوصيات وضمان دمج التقرير ضمن التقارير الوطنية ونشره لكافة فئات المجتمع		
				العمل على حشد التأييد لاعلان الحيود المرجانية ضمن قائمة التراث العالمي	ادراج الحيود المرجانية في متنزه العقبة البحري ضمن قائمة التراث الطبيعي التابع لمؤسسة اليونيسكو لتعزيز أطر الحماية والاستدامة	
				جمع كافة المعلومات المتعلقة بالحيود المرجانية في خليج العقبة واعداد ملف الترشيح		
				اعداد الخطوط المرجعية لجمع البيانات والتحضير لها من حيث المصادر البشرية والمالية	تطوير المسوح الخاصة بالحيود المرجانية في خليج العقبة لتتضمن معلومات تفصيلية حول الانواع والتوزيع والكثافة وغيرها والعمل على تحديثها بشكل سنوي	حماية الارث الطبيعي
				تحديد البؤر الساخنة للتنوع المرجاني في خليج العقبة وتوجيه جهود الحماية نحوها		
				تجهيز مقتـرح العمل وربطه بالاولويات الوطنية والدولية	تطوير برنامج مسح يتضمن مناطق الحشائش البحرية بما يضمن توفير معلومات عن مخزون الكربون وفوائدها في التخفيف من تأثير التغير المناخي	
				دمج المعلومات في الخطط الوطنية الخاصة بالتغير المناخي وحماية التنوع الحيوي		
				اعداد خطة العمل ومقترح اعادة اكنار الحيود المرجانية	تطوير برنامج اعادة إكثار الحيود المرجانية في خليج العقبة يتضمن حماية مواقع الحيود المرجانية الاصطناعية لما لذلك من اهمية في مواجهة تأثيرات التغير المناخي	
				تطبيق البرامج والمشاريع وخطط حماية مواقع الاكثار وفعالية		



				اعداد دراسات شمولية لتحديد التقييم الاقتصادي للانظمة البيئية المتوفرة في خليج العقبة	تعزيز مفهوم خدمات الانظمة البيئية وارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ورفع الانسان	خدمات الانظمة البيئية
				تعزيز الوعي والادراك حول اهمية حماية الانظمة البيئية والخدمات التي توفرها		
				اعداد الخطوط المراجعة لجمع البيانات والتحضير لها من حيث المصادر البشرية والمالية		حماية الارث الثقافي (البري والبحري)
				تحديد مواقع الارث الثقافي والتاريخي في خليج العقبة وتوجيه جهود الحماية نحوها ومن ضمن ذلك الاستفادة من اليونيسكو لادراج المواقع ضمن الخارطة العالمية	فهم الارث الثقافي والتاريخي لمدينة العقبة والعمل على المحافظة عليه	
				تعزيز الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ هذه البحوث	دراسة حالة الموائل الشاطئية في خليج العقبة بما في ذلك الشواطئ الطبيعية (الخاصة والعامه) والشواطئ الاصطناعية لتحديد اليات استدامتها	حماية الموائل الشاطئية والتنوع الحيوي البحري
				تعزيز تنفيذ البرامج الدولية مثل برنامج الشهادات البيئية " العلم الازرق " لاهميته في حماية واستدامة الموائل الشاطئية		
				مراجعة خطة استخدمات البحر والعمل على تطوير وثيقة عمل خاصة بتقسيم البحر وتضمين حماية التنوع الحيوي ضمنها	حماية التنوع الحيوي الهش في خليج العقبة من خلال تقليل الضغوط البشرية المختلفة	
				الموافقة على خطة استخدمات البحر من السلطات الادارية المسؤولة والبدء بتطبيقها		



				تنفيذ دراسة جدوى خاصة بصندوق المنح	تطوير آلية تمويل خاصة بحماية الموائل الشاطئية والتنوع الحيوي على المستوى المحلي	
				تجهيز الهيكلية الادارية والخطوط المرجعية الخاصة بالتمويل		
				دمج برامج التوعية ضمن حملات التوعية المختلفة وبرامج المدارس البيئية الدولي في العقبة	رفع الوعي المجتمعي حول اهمية حماية الموائل الشاطئية والتنوع الحيوي البحري في خليج العقبة	
				تنفيذ برنامج مراقبة متخصص لفهم وضع الانواع الغريبة الغازية في العقبة ومواقع انتشارها وتأثيرها المحتمل على البيئة		
				العمل على ازالة الانواع الغريبة الغازية من خلال ادارة مياه الصابورة بشكل فعال وتنفيذ برامج ازالة مباشرة للانواع الغازية من مواقع تواجدنا بأسس علمية مدروسة ومراقبة بعناية	اعداد وثيقة تضم الانواع الغريبة الغازية وسبل انتقالها ومكافحتها في خليج العقبة على ان تتضمن خطة عمل تشير الى الشركاء	إدارة أنواع الغريبة الغازية
				تعزيز التعاون في مجال ادارة مياه الصابورة مع المؤسسات الشريكة ضمن اتفاقية مياه الصابورة التي تقودها الهيئة الدولية لحماية البحر الاحمر وخليج عدن		
				تقييم جدوى إدخال المعايير، متطلبات التدريب، وتكلفة التنفيذ	تعزيز نظام ترخيص الصيادين من خلال وضع المعايير المناسبة والقانونية لذلك	المخزون السمكي
				العمل على تنفيذ نظام الترخيص الجديد والمطور		



				وضع وتنفيذ نظام لمراقبة حجم وتوزيع المخزون السمكي والحالة الاجتماعية الاقتصادية ومراجعة القوانين الخاصة بذلك		
				ايجاد آلية للتفريق ما بين الصياد المرخص والصياد الهاوي، لا بد من تفعيل آلية لمراقبة مرتادي الشاطئ ومراقبة نقاط بيع معدات الصيد وبالأخص الشباك	مراقبة المخزون السمكي وارتباطه بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع صيادي الاسماك والقوانين المتوفرة في خليج العقبة	
				بحث امكانية توقيع اتفاقية تفاهم ما بين الهيئة البحرية والموانئ وجمعية الصيادين بهدف ايجاد آلية امنة تسمح للصيادين باصطياد الطعم بدون التسبب بضرر اي من الاطراف المعنية.		
				تعزيز قاعدة البيانات الخاصة بالحلفاء ومراجعتها بشكل سنوي وتعزيز التعاون مع الاعلام والجهات المسؤولة	مراقبة وحشد التأييد نحو اي مشروع يهدف الى اقامة مزارع للاسماك في خليج العقبة	
				استمرار تنفيذ دراسات الاثر البيئي وتطوير مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي لضمان عدم تأثير المنشآت الصناعية على البيئة البحرية	تطوير خطة طوارئ وطنية للحد من تلوث البيئة بسبب تسرب النفط او غيره من المخلفات الصناعية الى البيئة البحرية	المنشآت الصناعية وتلوث البحر
				تطوير القدرات الفنية والادارية لدة المنشآت الصناعية حول البيئة البحرية واهمية المحافظة عليها		



				تفعيل القوانين التي تفرض الغرامات على الذين يقومون برمي النفايات سواءا على الشاطئ او في داخل البحر بما في ذلك النظام رقم 51/1999 نظام حماية البحرية والسواحل ونظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (21) لسنة 2001	تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية المرتبطة بتلوث البحر بفعالية والعمل على مراجعة القوانين المحلية الخاصة بالتلوث	
				تطبيق اتفاقية لندن والخاصة بمنع القاء الملوثات في البحر بفعالية		
				التعاون مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات المعنية لعمل حملات توعية شاملة حول الآثار السلبية للتلوث البحري وتوفير الدعم الكافي		
				رفع مستوى التنسيق والتوافق بين القطاع الاستثماري والقطاع الامني والاداري والتشريعي بما يتعلق بموضوع التسريع في اجراءات التحصيل المالي لحوادث التلوث والاضرار بالبيئة البحرية وتسريع اتخاذ القرار في تلك المسائل		
الجزء الثاني: التخطيط التنموي التكاملي						
				تشكيل لجنة مختصة بإدارة المنطقة الساحلية مؤلفة من القطاع الامني والحكومي الخاص ومنظمات المجتمع المدني (بما فيهم جمعيات ذوي الاعاقة) واصحاب العلاقة في منطقة العقبة من مواطنين و أصحاب مصالح ومختصين.	تنفيذ مخطط تقسيم المناطق الإدارية الخاصة بالمنطقة الساحلية بما يربط كل من خطة استخدامات البحر وخطة استخدامات الأراضي	التخطيط التنموي للمناطق الساحلية



				إعداد سياسة خاصة بخطة التقسيم الإداري بما يضمن التشاركية في التنفيذ والتخطيط		
				اصـدار نظام الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية	مراجعة نظام ادارة منطقة العقبة والعمل على اصـدار نظام الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في العقبة	
				تعزيز القوانين الخاصة بـ " الملوث يدفع " مما يحتم على المستثمرين تعويض المتضررين نتيجة لاستثماراتهم . في الوقت الحاضر هذا القانون هو عبارة عن مقترح من الممكن تحويله لتشريع من خلال مجلس النواب . و هذا المقترح يفرض تعويض بدل استخدام على المستثمر مقدارها 0.001 من قيمة الاسـتثمار لتعويض المتضررين.		
				تفعيل وتنفيذ مخطط تنظيم حركة القوارب والرياضات المائية في البحر وذلك من خلال إنشاء مصـفات للقوارب وتحديد حركة القوارب بغض النظر عن نوعها ونشاطها بشكل واضح و منظم.	ادارة حركة المرور في المنطقة البحرية الخاصة بالبيئة البحرية	
				تعزيز تطبيق برنامج الشهادات البيئية الدولي المطبق من الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية والمتمثل بالعلم الازرق والمفتاح الاخضر	النشاطات السياحية والترفيهية	
				تطوير منتجات سياحية ومشـاريع صغيرة الى متوسطة المدة من شأنها تعزيز المنظومة السياحية في العقبة		
				تطوير خطة السياحة المحلية الخاصة بمدينة العقبة بما في ذلك توضيح لمجموعة المنتجات السـياحية المتوفرة والتي سيتم توفيرها في المسـقبل لتعزز المنظومة الاقتصادية		



				تطوير ممرات سياحية بيئية تربط المنطقة البحرية بالمنطقة البرية		
				عقد دورات تدريبية متخصصة على ادارة الحوادث على اليابسة وفي البحر والقطاع الصناعي ومن خلال منح مقدمة من الجهات الممولة.		
				توفير عدد الإنقاذ والسلامة العامة ومراقبة الالتزام بفحصها والتشبيك على سلامتها وتوفير عدد كافي من المنقذين المرخصين والمؤهلين بالإضافة الى المراقبين في المواقع المختلفة الشاطئية.		
				اتباع التعليمات الدولية الخاصة بالإنقاذ والسلامة والاعلان عن ذلك، كمثال: وجود لوحات موحدة تحوي جميع المعلومات الخاصة بالسلامة العامة ومدونة السلوك الخاصة بالرايات التحذيرية وغيرها من التعليمات.	تنفيذ مسح شمولي للسكان والممتلكات الواقعة ضمن المنطقة الساحلية والمعرضة للخطر	ادارة المخاطر والكوارث
				تطوير القطاع الاكاديمي و بالأخص الجامعات من خلال استحداث تخصصات تتواءم مع حاجة المنطقة.		
				خطط الكوارث وادارة الازمات هي خطط وطنية شاملة تصدر عن المراجعيات العليا ومن خلال المركز الوطني لادارة الازمات، على سبيل المثال يوجد في الهيئة البحرية لجنة مختصة للكوارث البحرية للعقبة ولكن هناك حاجة لتعريف الناس وقطاعات المجتمع المختلفة بهذه الخطه.		



الجزء الثالث: بناء الشراكات والتحالفات									
					تقييم القدرات وتوصيات الإدارة المثلث للموارد	استعراض شمولي لقدرة الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات ذات العلاقة على تحديد الخيارات المتاحة للإدارة المثلث للموارد	التعاون في تطبيق القانون والمراقبة		
					التشاور مع الشركاء بشأن التوصيات				
					الاستعانة بالجهات الامنية وخصوصاً الادارة الملكية لحماية البيئة				
					إنشاء مجموعة عمل فعالة لإدارة المتنزه البحري وتفعيل اللجنة الاستشارية الحالية				
					تطوير الخطوط المرجعية للأعضاء وعقد اجتماعات دورية				
					تطوير دليل التدريب والجدول الزمني	توفير تدريب خاص لموظفي تطبيق القانون ومجموعات أصحاب العلاقة الشريكة لتحسين دورهم وتفعيله نحو حماية البيئة البحرية			
					انشاء تحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني ومديرية التربية والتعليم نحو دعم حلول القضايا البيئية	تعزيز دور مديرية التربية والتعليم والمؤسسات ذات العلاقة في نشر الوعي والثقافة نحو حماية البيئة البحرية	نشر التوعية والثقافة نحو حماية البيئة البحرية		
					وضع برامج تعليمية موجهة الى كافة المستويات تبين الممارسات الخاطئة التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة البحرية.				
					تأطير العلاقة ما بين الجمعيات ومديرية تنمية المجتمع المحلي التابعة لسلطة العقبة وتوضيح معايير الدعم في اجتماعات دورية				



				انشاء قاعدة بيانات لجميع الجمعيات في (مديرية تنمية المجتمع المحلي) وذلك لتأكيد وجود تعاون وتكاملية في علاقة وعمل الجمعيات.		
				تقوية اتحاد الجمعيات من خلال دعمه مؤسسسيا وماليا لتفعيل دوره التنسيقي والتنظيمي على مستوى الجمعيات وعلى مستوى العلاقة بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية .ومن اهم نتائج تقوية الاتحاد، العائد المالي الذي قد يعود بالفائدة على الجمعيات من خلال دعمه بمختلف الطرق.		
				تفعيل فرص الإســتفادة من المسؤولية الإجتماعية لدعم الجمعيات البيئية وجمعيات ذوي الإعاقة		
				تعزيز مفهوم العمل المجتمعي البيئي لدى طلاب الجامعات لزيادة نشر الوعي.		
				التعريف بالقوانين الرادعة التي تحمي البيئة ومواردها وكذلك التعريف بالمخالفات البيئية.		
				تفعيل الاعلام البيئي من خلال بناء قدرات الصحفيين في المجالات ذات الصلة حتى يتم التوعية البيئية من خلال الاعلام بشكل صحيح و فعال		



الجزء الرابع: التغيير المناخي									
					تنفيذ تقييم وتحليل الهشاشة بشكل دوري بما يتضمن البعد البيئي والمجتمعي	زيادة وتعزيز قدرة مديرية الشواطئ في السلطة على إدارة المنطقة الساحلية ودمج استراتيجيات للتكيف للتخفيف من آثار تغير المناخ ضمن النهج الإداري	الهشاشة البيئية وقدرة المجتمعات على الصمود		
					تدريب الموظفين على استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ				
					العمل على تخفيف بعض الظواهر الطبيعية والتقليل من حدتها مثل السيول والفيضانات المفاجئة، والقدرة على تصريف مياه الامطار بطرق اقل ضررا على المناطق الساحلية والشاطئية.				
					تطوير مذكرات تفاهم وبرامج تبادل خبرات لمجابهة تأثيرات التغير المناخي	تحسين وتشجيع التعاون بين المؤسسات المختلفة بشأن المسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ			
					تشجيع جميع القطاعات على إدراج تدابير التكيف مع تغير المناخ وكجزء من خططها للإدارة الاستراتيجية				
					إجراء عملية تشاورية مع الجهات ذات العلاقة	دمج المناطق الساحلية بفعالية ضمن الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وتحديثها على أساس دوري وتوفير معلومات محدثة لذلك			
					القيام بحملات توعية عامة لإطلاع الجمهور على الخطوات التي يمكن اتخاذها للتخطيط الفعال للآثار المتوقعة لتغير المناخ				
					عقد شراكات مع المؤسسات المعنية بالطاقة البديلة لتعزيز الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات	تعزيز برامج التخفيف من شدة التغير المناخي في العقبة			



				دعم البرامج الوطنية التي تعمل على خفض الانبعاثات مثل برنامج المدارس البيئية وبرنامج المفتاح الأخضر	تحسين وتشجيع التعاون بين المؤسسات المختلفة بشأن المسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ	
				استكشف خيارات بيع أو تداول أرصدة الكربون في الأسواق الدولية		
				تشكيل لجنة مختصة بالمنطقة الساحلية والمصادر البحرية مؤلفة من القطاع الخاص والقطاع الأمني والحكومي وغير الحكومي ومنظمات المجتمع المدني واصحاب العلاقة في منطقة العقبة. لاشراك جميع القطاعات في عملية الادارة التكاملية المستدامة للمنطقة الساحلية		
				بناء قدرات المعنيين في هذه اللجنة الاستشارية وذلك لتمكينهم من القيام بمهامهم المناطة اليهم		الحكومة
				التاكيد على توفير الدعم للقطاع البحثي والاكاديمي والجمعيات المعنية بحماية المنطقة الساحلية.		كأداة
				ضرورة دعم الدورات التدريبية في المركز التدريبي في الجامعة بحيث تكون لكافة اطياف المجتمع لتعم الفائدة مثل دورات لغة انجليزية والارشاد السياحي والطبخ وغيرها.		لبناء
				تأكيد تعاون القطاع الاستثمائي مع القطاع الأكاديمي بهدف تدريب الخريجين كل بحسب اختصاصه لتقليل الفجوة ما بين مرحلة التعليم النظرية والواقع العملي في السوق المحلي.		القدرة
						على
						الادارة
						الفعالة



				دراسة احتياجات السوق المحلي ووجود دراسة موثقة من ناحية نوعية الاختصاص والجندر . كما لا بد من تحديث التخصصات في الجامعة من أجل شمول التخصصات المطلوبة لإدارة المنطقة الساحلية مثل تخصص السلامة والأمن البيئي وتخصص إدارة المخاطر العامة والمهام الساحلية ومعالجة الحوادث البحرية . ويتم فتح الاختصاصات في الجامعة (درجة الدبلوم) بناء على الاحتياجات الفعلية حيث أن درجة البكالوريوس تتطلب متطلبات أعلى عدا عن أن مدة الدراسة ضعف مدة الدبلوم وبالتالي متغيرات احتياجات السوق تكون أكبر . فعلى سبيل المثال تم تعطيل استحداث تخصص " الإدارة البيئية والأمن والسلامة " وذلك نتيجة لعدم وجود هيئة تدريبية متخصصة في هذا المجال.	
				تغطية بعض التخصصات المطلوبة من خلال عمل محاضرات جانبية تضم المواضيع التي تخص إدارة الموانئ والتخليص البحري . كما لا بد من رفع التنسيق بين الجامعات فيما يخص المواد التدريبية البيئية.	
				اشراك المرأة و جميع فئات المجتمع في الفرص و عملية اتخاذ القرار	



المصادر و المراجع المصادر الالكترونية

- الموقع الالكتروني لسلطة اقليم العقبة <http://www.aseza.jo>
- الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية <http://www.gafrd.org>
- الموقع الالكتروني لشركة تطوير العقبة <http://www.adc.jo>
- الموقع الالكتروني الرسمي للجامعة الاردنية <http://mss.ju.edu.jo>
- الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة الموانئ
- الموقع الرسمي للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية www.jreds.org

المراجع الادبية (باللغة العربية)

- الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، 2015. تقرير اصحاب العلاقة في منطقة العقبة
- نضال العوران، ايهاب عيد، و ابتهاج الطراونة (2016). الدليل الاسترشادي الوطني للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. الاردن. 50. 01/8740/9957/978.صفحة
- الدليل الإسترشادي لتخطيط وإدارة المناطق الساحلية لإقليم البحر الأحمر وخليج عدن، 2006، الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- الدليل الإسترشادي لتخطيط وإدارة المناطق الساحلية في العالم العربي، 2006، جامعة الدول العربية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

المراجع الادبية (باللغة الانكليزية)

- Abu-Jaber, M., (1991): Morpho-sedimentological controls on the environmental management of the Jordanian coast of the Gulf of Aqaba. Unpublished master thesis. Duke University, USA.
- Aqaba Special Economic Zone Authority – Aqaba Special Economic Zone Law: Law no. (32) For the year 2000.
- Aqaba Special Economic Zone Authority (2007), National Program for Action on Protecting the Marine Environment from Land-Based Activities.



- Aqaba Special Economic Zone Authority (2011), Draft ASEZ Master plan, 2010-2030, Amman Institute.
- Chuenpagdee R., and Pauly D., (2004): Improving the State of Coastal Areas in the Asia-Pacific Region, Coastal Management, Vol. 32, 3-15.
- Devaraj A. R. e and, Arumugam S. (2011): Methodology of Integrated Coastal Zone Management Plan Preparation—Case Study of Andaman Islands, India, Journal of Environmental Protection, 2, 750-760.
- ERM, 2008. Coral Compensation Assessment for the Aqaba Port Relocation, Report to ECO Consult, 2012.
- EUROPEAN COMMISSION, 2010.
- European Union (2006), Measuring Progress in the Implementation of Integrated Coastal Zone
- European Union, Reporting guidance - Implementation ICZM Recommendation 2006-2010.
- European Union, the European Union Reports on the Implementation of ICZM. European Union,
- European Union, the National Reports on the Implementation of ICZM, 2006.
- IOC UNESCO handbook (global) - A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management - Guidance notes for completing the Progress Indicator. Barcelona: European Union Working Group on Indicators and Data, 2006.
- Khalaf, M. and Disi, A. (1997): Fishes of Aqaba Gulf. Marine Science Station. Aqaba.
- Salomons W., K.Turner R Lacerda and Ramachandran S., Eds., (1999): Perspectives on Integrated Coastal Zone Management, Springer, Berlin, pp1-453.
- Shipman B., and Stojanovic T. (2007): Facts, Fictions, and Fail-ures of Integrated



Coastal Zone Management in Europe," Coastal Management, Vol. 35, No. 2, 375-398.

- UNDP/GEF. Project document for Mainstreaming Marine Biodiversity Conservation into Coastal Zone Management in Aqaba. UNDP-Jordan and ASEZA, 2009.
- United Nations Development Program (UNDP) and Aqaba Special Economic Zone Authority (2014); State of Aqaba Coast Report.
- United Nations Development Program (UNDP) and Aqaba Special Economic Zone Authority (2014); Jordan ICZM Country Report: Towards Sustainable Coastal Zone Development.
- [United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization \(UNESCO\), \(2006\): A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management](#)
- USAID, JREDS, the Environmental and Tourism Media Situation in the Aqaba Special Economic Zone Study, 2015.
- USAID, Strengthening environmental Governance at the Gulf of Aqaba by building the capacity of Government Agencies, CBOs, media and NGOs in Integrated coastal zone management, a Project managed by JREDS
- Wescott G., (2004): The Theory and Practice of Coastal Area Planning: Linking Strategic Planning to Local Communities," Coastal Management, Vol. 32, No. 1, 95- 100.



الملاحق ملحق 1: أصحاب العلاقة

١. سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

تأسست سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام 2001 بقانون رقم (32) لسنة 2000، لإدارة وتنظيم منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. نشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كم منطقة حرة لتشكل نقطة الانطلاق نحو خلق مركز إقليمي متطور في موقع استراتيجي من الشرق الأوسط يكون حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الأنشطة والتي تشمل السياحة، الخدمات الترفيهية، الخدمات المهنية، النقل متعدد الوسائط، والصناعات ذات القيمة المضافة وهي بذلك توفر فرصا استثمارية على مستوى عالمي في هذا الموقع المنافس والذي يتميز بمستوى معيشي متقدم.

وتتكون سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من أربعة مفوضيات رئيسية وتعتبر هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن إدارة وتنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية وهذه المفوضيات هي

١. شؤون البيئية والإقليم

٢. التنمية الاقتصادية.

٣. شؤون المدينة.

٤. شؤون الإيرادات والجمارك والشؤون الإدارية والمالية.

بالرغم أن مفوضية شؤون البيئة والإقليم هي الجهة الرئيسية في السلطة المعنية بإدارة القضايا البيئية إلا أن المفوضيات الأخرى لها دور مهم في دعم القضايا الخاصة في الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. ومع ذلك فإن آليات صنع القرار لاعتماد أي مشروع تتركز بشكل أساسي على نظام التراخيص وتقييم الأثر البيئي والمخطط الشمولي ولا يوجد نهج واضح أو إجراءات داخل السلطة لعملية اعتماد أي مشروع. فمثلا ممكن أن تبدأ عملية صنع القرار من مديرية الدراسات والتخطيط أو من الإستثمار أو من البيئة ومن ثم يتم تداولها في مجلس المفوضين. كما انه لا يوجد أي تشريعات متخصصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولا يوجد مرجعية واضحة مؤسسياً.

٢. شركة تطوير العقبة

تأسست شركة تطوير العقبة في العام 2004 وهي شركة مساهمة خاصة مملوكة مناصفة بين الحكومة الأردنية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حيث تعد شركة تطوير العقبة شركة



التطوير المركزية لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وذلك استكمالاً للإطار المؤسسي والتشريعي لتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وبهدف جذب الاستثمارات في قطاعات السياحة والخدمات الترفيهية والمهنية واللوجستية والصناعات.

٣. الهيئة البحرية الأردنية

الهيئة البحرية الأردنية هي إدارة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط بوزير النقل ومركزها الرئيسي في مدينه العقبة .تعمل على:

- تنظيم ومراقبة وتطوير قطاع النقل البحري في المملكة
- تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع المنافسة والاستثمار ومنع الاحتكار في قطاع النقل البحري في المملكة
- رفع مستويات السلامة والأمن البحري والمساهمة في حماية البيئة البحرية على السفن الأردنية والمياه الإقليمية الأردنية
- منح رخص ممارسة العمل في جميع أنشطة قطاع النقل البحري
- تسجيل السفن تحت العلم الأردني
- إصدار الشهادات القانونية للسفن الأردنية

٤. القوة البحرية الملكية

تشكلت نواة القوة البحرية الملكية سنة 1951 في مدينة العقبة وفي عام 1957 تم تشكيل فصيل زوارق خاصة في خليج العقبة . تم تزويده بزوارق متنوعة وشهدت الوحدة مرحلة إعادة تنظيم كافة فروعها خصوصاً قسم الغطاسين والضفادع البشرية . وتعمل على انفاذ القوانين وحماية المستخدمين والحفاظ على السلامة والأمن في البحر والمياه الإقليمية الأردنية.

٥. الإدارة الملكية لحماية البيئة

تأسست عام 2006 بإرادة ملكية سامية وبأشرت العمل في الاقاليم الأمنية الخمسة ويتواجد أحد فروعها في العقبة وتحديدًا على الشاطئ الأوسط وهي إحدى مرتبات جهاز الأمن العام ولكنها معنية أكثر بمتابعة امور البيئة وتحديدًا البيئة البحرية في العقبة وتم خلال عام 2015 استحداث قسم الشاطئ الجنوبي في منطقة السداسيات (شاطئ رقم 4).



٦. الدفاع المدني

تم تأليف هيئة للدفاع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية 1953 بغية تنفيذ ووضع الأحكام اللازمة لتنفيذ هذه الغايات التي حددت بما يلي:

١. المحافظة على الأرواح بأتباع طرق الوقاية .

٢. المحافظة على الممتلكات .

٣. بذل المساعدات للأهلين المتضررين من جراء الغارات وإرشادهم إلى كيفية اجتناب الضرر .

وأدخلت للخدمة آليات ومعدات وأجهزة حديثة ذات تقنية عالية ومتطورة وتم تحديث وتطوير الأنظمة والقوانين والخطط إلى جانب سلسلة واسعة متشعبة من التحديثات في علوم وتقنيات الدفاع المدني . وتوجد مديريات الدفاع المدني في كل محافظات المملكة كما يوجد مراكز متعددة داخل كل محافظة متوزعة حسب الأماكن الجغرافية والنسبة السكانية لكل منطقة، حيث يقع أحد مراكزها على الساحل الجنوبي لتلبية حالات الطوارئ المتواجدة في المنطقة وتم مؤخراً استحداث نقاط اسعاف أولي على الشاطئ تماماً في منطقة متنزه العقبة البحري .

٧. شركة العقبة لإدارة الموانئ

بدأ ميناء العقبة نشاطه في عام 1939م وفي عام 1952م تم تأسيس ميناء العقبة بمرسوم ملكي، جرى بعدها عدة تغييرات قانونية شملت المهام والمسئوليات مثل المؤسسة البحرية ودائرة ميناء العقبة، وحتى جاء عام 1979م عندما صدر مرسوم ملكي بدمج المؤسسة البحرية ودائرة ميناء العقبة تحت مسمى مؤسسة الموانئ . ويعد ميناء العقبة شريان الأردن الاقتصادي وبوابته الرئيسية على العالم الخارجي، فهو يقوم بدور حيوي في خدمة الاقتصاد الوطني حيث أن (78%) من مجموع صادراته، و (65%) من مجموع مستورداته يتم مناوالتها من خلاله ميناء العقبة . ومن أهم أعمال مؤسسة الموانئ:

١. القيام بأعمال تفريغ وتحميل البضائع من وإلى السفن سواء على الأرصفة أو في مواقع الرسو وتنظيم هذه العمليات

٢. تخزين البضائع في مستودعات وساحات الميناء والمحافظة على سلامتها وتحميلها على الشاحنات.

٣. الاستخدام الأمثل للموارد والموارد المتوفرة في الميناء.

٤. إعداد مشاريع الأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة.

وفي عام 2017 تم تغيير مسمى مؤسسة الموانئ وأصبحت شركة العقبة لإدارة الموانئ



٨. وزارة التخطيط والتعاون الدولي

أنشئت وزارة التخطيط في عام 1984 وتسعى الوزارة نحو تعزيز ثقافة التميز، والحاكمة الرشيدة، واستدامة التطوير والتحسين وفق الممارسات الفضلى، وتفعيل دورها وغايتها المنشودة في التنمية، والتخطيط، والتعاون الدولي بما فيه مصلحة الوطن والمواطن، كما وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق الأهداف الوطنية لينعكس على الأداء المتميز، ونوعية الخدمة المقدمة وقد ترجم ذلك بحصول الوزارة على المركز الأول لجائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية لأكثر من مرة، الأمر الذي عكس تميزها وريادتها في تبني الإجراءات والأنظمة التي ترسخ منظومة العمل الجماعي التشاركي.

٩. محافظة العقبة

وتعمل المحافظة ممثلة بالمحافظ على الحفاظ على الأمن والنظام العام حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وتوفير الخدمات . وقد جاءت إحدى مبادرات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم السامية متمثلة بإيلاء مهام المتابعة والإشراف على المشاريع التنموية في المحافظات بالسادة المحافظين لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بكافة أنواعها وبهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد، وكذلك استثمار الصلاحيات القانونية والإدارية الممنوحة للمحافظين بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات سارية المفعول .

١٠. جمعية فنادق العقبة

جمعية فنادق العقبة (AHA) هي منظمة غير ربحية تأسست في عام 2010 من قبل مجموعة من الفنادق في العقبة AHA. ينفذ تحت مظلة وزارة السياحة والآثار الأردنية. وهدفها الرئيسي هو تطوير القطاع الفندقية في العقبة والمساعدة في تعزيز العقبة كوجهة ترفيهية عالمية المستوى. من أهدافها الرئيسية هو أن تمثل فنادق العقبة والدفاع عن مصالحهم، أيضا، إجراء البحوث ونشر تقارير الصناعة والإحصاءات الدعم في تحسين جودة وتنوع الخدمات المقدمة .

١١. مشاريع واحة أيله وسرايا ومرسى زايد

تعد هذه المشاريع من أكبر المشاريع العقارية السياحية في الأردن، وتقع على الشاطئ الشمالي والوسط من مدينة العقبة . وتشمل هذه المشاريع على العديد من الغرف الفندقية والإسكانية والفلل ومرافق مختلفة للترفيه والتسوق بالإضافة إلى بحيرات شاطئية ليواسع الواجهة البحرية لخليج العقبة.



١٢. المؤسسات الأكاديمية (البلقاء والأردنية والمحطة البحرية)

أسست هذه المراكز التعليمية والأكاديمية لتناسب التطور الحديث في التعليم والتدريب وصقل المهارات ولتخدم الطلب على تلك التخصصات التي تلبي طلب السوق المحلي في العقبة مع العمل على استحداث برامج متخصصة في علوم البحار والبيئة البحرية. والجامعة الأردنية في العقبة لها امتداد إلى جنوب مدينة العقبة حيث توجد محطة العلوم البحرية ذات التاريخ العريق في البحث العلمي وبمعرض الأحياء البحرية فيها قبة الزائرين والسائحين وهي تقع على الطريق الذي يربط المدينة بالمملكة العربية السعودية جنوباً.

١٣. متنزه العقبة البحري

نتيجة تزايد الضغوط على البيئة بشكل عام والبيئة البحرية في العقبة تم إنشاء محمية العقبة البحرية في العام 1997. واصطلح على تسمية هذه المحمية بـ متنزه العقبة البحري. والذي تم إعلانه على شريط ساحلي على الشاطئ الجنوبي لمدينة العقبة في منطقة تضم تنوعاً هاماً وكبيراً من الشعب المرجانية والأحياء البحرية. من أجل حماية الانظمة البيئية المختلفة والمواطن الحساسة في خليج العقبة، ومن أجل تجنب التداخل والنزاع بين الاستخدامات والأنشطة المتعددة داخل حدود المتنزه البحري، فقد عمدت ادارته الى تطبيق مبدأ تحديد مناطق الاستخدام حيث تم تقسيم المتنزه الى خمسة مناطق رئيسية هي: المنطقة المحمية ومنطقة السباحة والترفيه ومنطقة القوارب ومنطقة الغوص والسباحة بالقصبة ومنطقة الشاطئ.

١٤. مراكز الغوص وجمعية العقبة للغوص

يوجد في العقبة 21 مركز غوص تمارس رياضة ونشاطات الغوص المختلفة مواقع الغوص الممتدة والمتوزعة في مناطق مختلفة داخل البحر ويبلغ عددها 18 موقع معروف عالمياً ومحلياً كما وتقدم مراكز الغوص تدريب المبتدئين على الغوص كما تأسست جمعية العقبة للغوص عام 2011 وهي جمعية غير ربحية تسعى للحفاظ على البيئة البحرية من خلال:

- عمل حملات تنظيف تحت الماء
- الحد من انتشار الفنادق على شواطئ خليج العقبة
- مراقبة السلوكيات البيئية الخاطئة لبعض مراكز الغوص في العقبة.
- عمل ترويج لرياضة الغوص وتشجيع الاقبال عليها.



١٨. الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

جمعية غير حكومية وغير هادفة للربح تأسست عام 1995 تهدف الى الحفاظ على البيئة البحرية واستدامة عناصرها من خلال عدة برامج حماية ومراقبة التنوع الحيوي والدراسات البحرية المختلفة وبرامج التوعية البيئية وكسب التأييد وبرامج التنمية المستدامة.

١٦. الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

هي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٦٦. تسعى للحفاظ على التنوع الحيوي في الأردن وتكامله مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والحصول على دعم شعبي عملي لبرامج حماية البيئة الطبيعية في المملكة وفي الدول العربية المجاورة. وتدير الجمعية مرصد العقبة للطيور للحفاظ على الطيور المهاجرة وتشجيع سياحة مراقبة الطيور.

١٧. مركز الأميرة بسمة

تأسس مركز الأميرة بسمة للتنمية في العقبة في عام 2002، من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وذلك استجابة للاحتياجات المتزايدة من الشباب الأردنيين. يركز المركز على فئة النساء والشباب في برامجه حيث أن النسبة الأكبر من السكان الأردنيين هم من الشباب وغالبا ما يتم استبعادهم أو تغييهم عن عملية التنمية.

١٨. وزارة البيئة

تأسست وزارة البيئة عام 2003 بموجب قانون حماية البيئة المؤقت رقم (1) لعام 2003 وتشمل صلاحيات وزارة البيئة حماية البيئة على مستوى المملكة وعلى الجهات الرسمية والأهلية تنفيذ التشريعات والتعليمات والقرارات الصادرة عنها. تعتبر الوزارة هي المرجع المختص على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا البيئية والجهات المانحة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

١٩. شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية

نحو تمكين ميناء العقبة لتوفير خدمات بحرية متكاملة، منتجة، ومربحة، دخلت شركة تطوير العقبة في شراكة لمدة 15 سنة مع "لامنالكو" الإماراتية لتشغيل الخدمات البحرية في ميناء العقبة. وتقدم الشركة خدمات المساعدة الأساسية التي بدونها لا يمكن لأي ميناء تأدية وظيفته بأمان. يقوم موظفي شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية على تشغيل برج المراقبة، والذي وصل إلى مرحلة متقدمة مع الارتقاء بالمستوى المناسب من نظام رادار لمراقبة منطقة الميناء والتعامل مع جميع الاتصالات بين السفن ومؤسسة الموانئ.



٢٢. الممولون

ويوجد مجموعة كبيرة من الممولين المهتمين بتطور العقبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، بالإضافة الى التنوع في برامجهم التمويلية ويستهدف جزء كبير منها مؤسسات المجتمع المدني للعمل على تمكين دور هذه المؤسسات من لعب دور ريادي في عجلة التنمية المستدامة.

٢١. مختبرات بن حيان

تم تأسيس مختبرات العقبة الدولية -بن حيان ضمن إطار برنامج الدعم المؤسسي لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبدعم فني ومالي من مفوضية الاتحاد الأوروبي، بهدف تطوير منطقة العقبة لتصبح منطقة جذب سياحي واستقطاب استثماري، ولتحسين مستوى الصحة العامة في مدينة العقبة والمملكة والمنطقة بشكل عام. وقد تم افتتاح المختبرات في الخامس عشر من آذار عام 2007 وبدأت باستقبال العينات في ديسمبر 2007.

وتعتبر المختبرات صرح علمي وحضاري أنشأ بكلفة إجمالية 14.11 مليون دولار وتحتوي على مختبرات حسية وكيميائية وأحياء دقيقة، تقدم خدمات الاستشارات والتحليل المخبرية في مجالات سلامة الغذاء والبيئة وتتشكل من وحدتين رئيسيتين هما مختبر الغذاء ومختبر البيئة .

٢٢. مالكي الأراضي

"أو مالكي الحفاير بالمصطلح العقباوي المتداول " والحفاير عبارة عن مساحات صغيرة مترامية تقع ما بين منطقة الفنادق في الشاطئ الشمالي وبوابة رقم (1) لمؤسسة الموانئ، وهي المنطقة الوحيدة المزروعة على شاطئ البحر بأشجار النخيل المثمرة، والمزروعات العشبية الحولية، ويرتفع ثمن أراضيها نظراً لملاستها للشاطئ تقدر مساحتها ب 185 دونماً وتعود بملكياتها للمواطنين الأصليين للعقبة، تم بيع الكثير من تلك القطع لمستثمرين وعوضت سلطة العقبة بعضاً من الملاك بالمال بدلاً من انشائها لمشاريع خدمتية على تلك الأراضي، في الوقت الذي بقيت جزء من تلك الأراضي مع ملاكها الأصليين أو الورثة.

٢٣. إدارة الشرطة السياحية

استحدثت إدارة الشرطة السياحية عام 1994 وتضم عدة شعب متوزعة على الأماكن السياحية والأثرية في الأردن بما فيها مفرزة ميناء العقبة التابعة لشعبة سياحة الجنوب والعقبة تعمل على تحقيق الأمن السياحي.



٢٤. المحطة الحرارية

تقع محطة توليد كهرباء العقبة الحرارية في الجنوب الغربي من الحدود الأردنية، وتقع في مركز المنطقة الصناعية. تتألف محطة توليد كهرباء العقبة الحرارية من 5 وحدات توليد بخارية بقدرة 130 ميغاواط لكل منها ووحدتي توليد مائيتين بقدرة اجمالية 6 ميغاواط.

٢٥. نادي اليخوت الملكي

وهو نادي غير حكومي، غير هادف للربح تم انشاءه لتنظيم نشاطات الرياضات المائية واستخدامات القوارب الخاصة. يعتبر مرسى للمراكب الطويلة واليخوت بأجر معلن للصطفاف ويضم ارصفاً جافة و ارصفاً مائية ويشمل ايضاً على ورشة صيانة واصلاح ومتجر لكافة مستلزمات القوارب

٢٦. شركة الجسر العربي للملاحة

شركة الجسر العربي للملاحة هي نتاج الاتفاق المتميز بين حكومات الأردن، مصر، والعراق وقد تم تأسيسها في تشرين الثاني من عام 1985 ونظراً للموقع الاستراتيجي لكل من العقبة ونوبيع، كونهما البوابة الرئيسية التي تربط بين الدول العربية في كل من آسيا وإفريقيا، فقد مُنح الجسر امتيازاً خاصاً من قبل المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية لتشغيل خدمة "خط العقبة -نوبيع" لنقل المسافرين والبضائع، والمركبات بمختلف أنواعها.

٢٧. جمعيتي صيادي العقبة

جمعية صيادي السمك التعاونية تأسست عام 1975 وتضم 72 عضو. واما جمعية صيادي ثغر الأردن الزراعية التعاونية تأسست عام 2011 وعدد اعضائها 95. جاء تأسيس الجمعيتين بهدف تحسين الوضع المعيشي للصيادين وتحسين وتنظيم عملهم حيث تعتبر مهنة الصيد مهنة الآباء والأجداد الموروثة، وقد تعرضت هذه المهنة خلال تطور منطقة العقبة إلى الكثير من المضايقات وانحسار اماكن الصيد ومنعهم من الصيد في أماكن مفتوحة بسبب عمليات تأجير وبيع الشواطئ للمستثمرين. في الوقت الحالي تتجمع جميع قوارب الصيد بالإضافة إلى القوارب الاخرى في هذا ميناء الصيادين على الشاطئ الشمالي والذي يعد محدود جداً بالمقارنة مع عدد القوارب الراسية فيه.

٢٨. شركة مياه العقبة

وهي الجهة المسؤولة عن تقديم خدمات مياه الشرب لكافة المناطق المخدومة في العقبة بالإضافة الى تقديم خدمات الصرف الصحي. وتسعى الشركة الى تقديم أفضل الخدمات من خلال توظيف نظام مراقبة لنوعية المياه المقدمة للمستهفيدين. كما تروج الشركة لمبدأ الاستخدام الأمثل للمياه من خلال عدة برامج توعية لمختلف شرائح المجتمع.



٣٩. جمعية القوارب الزجاجية

تأسست عام 1994 تضم في عضويتها 180 عضواً، تدير وتنظم عمل 92 قارب زجاجي لا تعمل إلا من خلال موافقة الجمعية، يتم منح التراخيص لتلك القوارب بالتعاون ما بين جمعية القوارب والهيئة البحرية الأردنية. تصطف تلك القوارب في 5 مواقع على الشاطئ الأوسط تم تحديدها من خلال سلطة منطقة العقبة، إضافة إلى موقعين آخرين على الشاطئ الجنوبي. ويتبع للجمعية مشغل لصيانة القوارب في المنطقة الحرفية تم نقله من منطقة الشاطئ الأوسط حفاظاً على بيئة الشاطئ والبيئة البحرية.

٣. القوات المسلحة

إن القوات المسلحة الأردنية /الجيش العربي هي امتداد لثورة الآباء والأجداد من بني هاشم وهي امتداد لجيش الثورة العربية ومسؤوليتها حماية الوطن والدفاع عن تراب الأردن الطهور وهي صانعة أجواء الأمن والأمان والاستقرار بأي تنمية ونهضة بدون قوات مسلحة قوية حديثة تكون معرضة للهزات وعدم الاستقرار. والقوات المسلحة أيضاً هي حامية الوحدة وحارسها الأمين وهي الدرع الحصين في القوة والمنعة في الظروف الحرجة والصعبة التي تمر بها البلاد وتحافظ على استقلالها واستمرارها بدماء الرجال الأبرار المخلصين.

هنالك دور بارز للجيش العربي في مجال الرعاية الصحية المتمثلة في الخدمات الطبية الملكية وفي مجال التعليم والتمثلة بمدارس الثقافة العسكرية المنتشرة في البادية الأردنية وفي مجال التعليم الجامعي ومجال المكرمة الملكية السامية لتعليم أبناء العسكريين العاملين والمتقاعدين وأبناء الشهداء على حساب صندوق أبناء الشهداء ورعاية أسر الشهداء وللجيش دور في المساعدة في الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة للمواطنين المدنيين في الظروف الصعبة وتأمينهم إلى المستشفيات القريبة وإرسال المؤن إليهم بالإضافة إلى مشاريع سلاح الهندسة الملكي مثل الحصاد المائي وشق الطرق وغيرها.

٣١. المجمع الصناعي

يقع في المنطقة الممتدة بعد شاليهات المخابرات وباتجاه الجنوب، يقع على بعد 18 كم إلى الجنوب من الميناء الرئيسي. يضم المجمع الصناعي معظم المصانع الكيميائية والأسمدة وشركة البوتاس والمحطة الحرارية وبالإضافة إلى الشركات الصناعية الاستثمارية الأخرى. بالإضافة إلى أماكن التخزين والتحميل ومراكز الخدمات الأخرى. وتضم منطقة الميناء الصناعي 4 أرصفة بطول 630 متر. إن المجمع الصناعي يتكون من خمسة مصانع رئيسية ومرافق ووحدات ومنشآت مساعدة، ويعمل



على إدارة الميناء الصناعي الذي أنشئ لخدمة المجمع الصناعي وشركات البوتاس العربية والأسمدة اليابانية الاردنية والهندية الأردنية وملح الصافي . وإن المجمع الصناعي يتبنى نظاما لإدارة الجودة الذي يتوافق مع متطلبات المواصفات القياسية الايزو 9001 إلى جانب تطبيق نظام إدارة البيئة من حيث منع التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية ومياه البحر.

٣٢. قرية العقبة اللوجستية

بدأت الخطوات الأولى لإنشاء قرية العقبة اللوجستية في العام 2007 ويهدف المشروع خلال مراحلها الثلاث إلى تقديم كافة الخدمات اللوجستية المتكاملة بالإضافة إلى تقديم خدمات تخزين للحاويات والبضائع وتخدم بذلك حركة التجارة في المملكة والمنطقة بشكل عام . ستقدم القرية خدمات التغليف وذلك بموجب متطلبات ومواصفات الزبائن بالإضافة لذلك ستقدم القرية اللوجستية خدمات التخزين المسيطر عليها بيئياً وحرارياً في داخل مستودعاتها وذلك حسب الإحتياجات المطلوبة وفقاً لنوع ومواصفات التخزين للبضائع والشحنات الواردة وبذلك ترفع القرية اللوجستية من قدرتها على إستقبال جميع أنواع الشحنات بإختلاف مقاييس ومواصفات التخزين المطلوبة.

٣٣. وزارة الصحة

- وزارة الصحة مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة وتشمل مهامها بصورة خاصة ما يلي:
- الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية.
 - تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام والخاص والإشراف عليها
 - توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود الإمكانيات المتوافرة لديها
 - إنشاء المؤسسات والمعاهد الصحية التعليمية والتدريبية التابعة للوزارة والإشراف على إدارتها.

٣٤. سكة الحديد العقبة

تأسست مؤسسة سكة حديد العقبة بموجب القانون رقم (22) لسنة 1972 حيث منح المؤسسة شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري بحيث تمارس السلطات والصلاحيات اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة الخط الحديدي لغايات نقل الأشخاص والبضائع ولها أن تقوم من أجل تحقيق غاياتها بأية أعمال فرعية أخرى تجارية أو مالية أو عقارية أو هندسية أو تدريبية أو سياحية لازمة لهذا الغرض أو متصلة به أو مكملة له ، ويجوز للمؤسسة اعطاء حق التشغيل الحصري أو أي تسمية أخرى أكثر دقة مع تأجير موجوداتها (معداتها وموجوداتها المنقولة) ، وتتبع المؤسسة قانون سكك الحديد الأردنية لسنة 1932 (الساري المفعول) حيث ان هناك حالياً دراسة لتعديل هذا القانون في وزارة النقل . وتركز



رسالة المؤسسة على تلبية رغبات متلقي الخدمة بأعلى كفاءة وتحقيق الرفاه الوظيفي وحاجات المجتمع المحلي في اقليم الجنوب وحماية البيئة.

٣٥. مجلس النواب

تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويمارس مجلس النواب بحكم الدستور هذه السلطة من خلال وظائف رئيسية هي:

١. التشريع: تمارس هذه الوظيفة من خلال مناقشة ودراسة القوانين التي تحيلها الحكومة إلى مجلس الأمة (بشقية) الأعيان والنواب) أو من خلال أعضاء مجلس النواب سندا لأحكام الفقرة (1) من المادة (95) من الدستور والفقرة (أ) من المادة (66) من النظام الداخلي والتي تجيز لعشرة أعضاء أو أكثر باقتراح قانون مع الأسباب الموجبة له ويحيله الرئيس إلى اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، وبعد دراسته يحال إلى المجلس فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح يقوم بإحالة إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.

٢. الرقابة: تعتبر الوظيفة الرقابية المهمة الثانية لمجلس النواب لما لها من دور كبير ومهم في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ولكي يتمكن المجلس من أداء هذه الرقابة وهذه المهمة وضع لنفسه نظاما داخليا حدد فيه أدوات الرقابة.

٣٦. غرفة تجارة العقبة

هي مؤسسة ذات نفع عام وتعني بتنظيم وتمثيل المصالح التجارية داخل محافظة العقبة وتعتبر الرابعة بين الغرف التجارية في الاردن من حيث المنتسبين اليها وهم يمثلون كافة القطاعات التجارية. تأسست غرفة تجارة العقبة سنة 1965. استطاعت غرفة تجارة العقبة وبنتاج ملحوظ ان تكون في موقع ومكانة مميزه من خلال الخدمات التي تقدمها ومن خلال الرؤية التي بنتها لمواكبة التطورات المتسارعة في مدينة العقبة. كما أكدت رسالة الغرفة على قيادة اعضائها وكافة الفعاليات التجارية داخل محافظة العقبة للوصول لأفضل مناخ تجاري واستثماري. كما تهدف الغرفة إلى خدمة الاعضاء وتلبية احتياجاتهم. تقديم أحدث المعلومات عن السوق والاقتصاد. المساعدة في فتح اسواق التجارة الدولية. التأثير في القوانين والسياسات الاقتصادية. تسوية وحل الخلافات التجارية. تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. تحسين نوعية وفعالية الممارسات التجارية. المساهمة في خلق الاتصال الفعال. تحديث الادارة والخدمات والبنية التحتية للغرفة.



٣٧. الاتحاد الملكي للرياضات البحرية

تأسس الاتحاد الملكي الاردني للرياضات البحرية في العقبة في نهاية الستينات وكان يسمى اتحاد الرياضات المائية وهو الان أحد الاتحادات الرياضية الرسمية التابعة الى اللجنة الاولمبية الأردنية. تأسس الاتحاد الملكي الاردني للرياضات البحرية في العقبة في نهاية الستينات وكان يسمى اتحاد الرياضات المائية وهو الان أحد الاتحادات الرياضية الرسمية التابعة الى اللجنة الاولمبية الأردنية. وهو الاتحاد الرياضي الوحيد الذي مقره خارج العاصمة عمان ويقع في مدينة العقبة حيث ان رياضات الاتحاد هي بحرية في الدرجة الأولى. أما عن أنشـطة الاتحاد الرياضية فان الاتحاد الملكي الاردني للرياضات البحرية يتميز عن غيره من الاتحادات الاخرى انه يتعدد في الانشطة الرياضية التي تقع تحت مظلته وهي : سباحة الزعانف والشرع والتجديف والتزلج على الماء وصيد الأسماك والتصوير تحت الماء والغوص وحماية البيئة البحرية.

٣٨. تجمع لجان المرأة

تأسس تجمع لجان المرأة الوطني الاردني عام 1995 بمبادرة من صاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة بنت طلال المعظمة ليأخذ طريقه الطويل الى المستقبل ويرفد الحركة النسائية بقوة ودافعية . وقد حقق انتشارا واسعا وتمكن من تأسيس قاعدة عريضة من النساء في الارياف والبوادي، وهو أكبر تجمع للنساء الاردنيات حيث له امتداد في جميع محافظات المملكة. وقد تمكن التجمع من تحقيق انجازات انعكست على واقع المرأة الاردنية في كثير من المجالات.

٣٩. الجمارك الأردنية

أطلق على الدائرة عدة تسميات منذ تأسيسها، فمنذ عام 1926 وحتى 1935 سميت مديرية الجمارك والمكوس، ثم مديرية الجمارك والتجارة والصناعة للفترة ما بين عامي 1936 و1951، ووزارة التجارة / الجمارك للفترة من عام 1951 وحتى 1956، وسميت وزارة المالية / الجمارك منذ عام 1956 وحتى عام 1983، حيث أطلق عليها منذ ذلك العام ولغاية الآن اسم الجمارك الأردنية. ومنذ تأسيس الجمارك عام 1922، توسعت الجمارك بإنشاء عدة مراكز جمركية، ففي عام 1930 أنشئ مركز جمرك جسر النبي (جسر الملك الحسين حالياً)، الواقع على نهر الأردن لتسهيل مرور البضائع من وإلى فلسطين، وجمرك الرمثا على الحدود الأردنية السورية، ومركز جمرك عمان الواقع في منطقة عين غزال. وأنشئت خلال الفترة من عام 1931 وحتى 1938 عدة مراكز جمركية في كل من جسر المجمع، جمرك المفرق، العدسية، جسر الشيخ حسين "معبور وادي الأردن حالياً"، والمراكز البريدية، في كل من اربد، وعمان، والزرقاء، ومركزي جمرك الأجفور (الرويشد حالياً) ومعان، كما أنشئ مركز جمرك العقبة عام 1944



٤. الفنادق

وتحتوي العقبة على مجموعة كبيرة من الفنادق ذات الخدمات والدرجات المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن جزءاً لا بأس به من الفنادق المطلة على منطقة الشاطئ قد قامت بتطوير منظومة من برامج الإستدامة البيئية في كافة مرافق هذه المشاريع من خلال توفير المساحات الخضراء ضمن المناطق الساحلية وزيادة المناطق الشاطئية والتي توفر بيئة مناسبة للكثير من الطيور والأحياء الأخرى، كما تسعى هذه المشاريع إلى وضع الضوابط البيئية التي ستساعد في ترويج الإستخدام الأمثل للمصادر المائية والطاقة وتوفير الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص لتكون رفيقة بالبيئة وتشجع الإستخدام المستدام للمصادر الطبيعية.

٤.١ الاعلام

تتبع لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مكتب اعلامي كما وتتبع لها إذاعة مشتركة مع الجامعة الاردنية فرع العقبة وهي إذاعة صوت العقبة. كما يوجد في العقبة مندوبي ووكلاء لجميع الصحف المحلية المطبوعة اضافة الى وجود عدد من المواقع الالكترونية الاخبارية الخاصة بقضايا العقبة مثل موقع "عين العقبة الاخباري" وموقع "العقبة اليوم الاخباري".

٤.٢ شركة ميناء حاويات العقبة

يقع ميناء الحاويات على الشواطئ الشمالية لخليج مدينة العقبة على بعد 5 كم الى الجنوب من الميناء الرئيسي ويضم منشآت تستوعب سفن بأحجام كبيرة بعمق يصل إلى 18 متر وبطول 540 متر كحد أقصى (1). تم افتتاح الميناء عام 1977، وتبلغ مساحته 500,000 م²، وتبلغ قدرته الاستيعابية 750 ألف حاوية متكافئة سنوياً، وفي عام 2004 وقعت شركة تطوير العقبة عقد شراكة مع A.P. Muller Terminals لمدة 25 عاماً لإنشاء شركة ميناء الحاويات ومهمتها إعادة هيكلة وتوسعة ميناء الحاويات من خلال مخطط شمولي حيث ستبلغ مساحته من الشاطئ 540 :م أي ما يعادل 1 كم من طول الشاطئ. ويهدف المشروع إلى زيادة القدرة الاستيعابية السنوية للحاويات إلى 1.1 مليون حاوية مكافئة. تحولت شركة ميناء حاويات العقبة من ميناء صغير إلى ميناء رئيسي في المنطقة يلعب اليوم دوراً حيوياً في الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو والتنمية على الصعيد الإقليمي. فهو البوابة الرئيسية للسوق الأردنية والمنفذ الحيوي لنقل البضائع من وإلى دول المنطقة.



مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: نهج للتطور والنمو

إن مشروع الإدارة المتكاملة هو مطلب وطني كونه يرتبط بالالتزامات الوطنية للحكومة الاردنية والمرحلة الاستكمالية كذلك الأمر، خصوصاً أنها تتوافق مع التوصيات الواردة في تقرير البلاغات الثالث المقدم لبرنامج الامم المتحدة للتغير المناخي والذي أكد على ضرورة تطبيق التعليمات الخاصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالإضافة الى تقرير استراتيجية التنوع الحيوي وخطة العمل الخاصة باتفاقية التنوع الحيوي والتي تم اعدادها من خلال وزارة البيئة وتسليمها الى سكرتاريا اتفاقية التنوع الحيوي. وعليه فإن مخرجات المرحلة الثانية تصبب في سلم الأولويات الوطنية وستعمل بالتأكيد على دعم الحكومة الاردنية في تلبية المتطلبات المحلية والدولية. وقد تم تنفيذ المشروع خلال الفترة ما بين شهر آذار من عام 2017 ولغاية شهر شباط من عام 2018. بالإضافة الى ذلك فانه من الهام جداً توفير نظام خاص بالمناطق الساحلية ليساهم بشكل ايجابي في تحديد آليات تطبيق خطة العمل وما جاء في الدليل الاسترشادي والذي يعد من أهم مخرجات المرحلة الاولى من المشروع وليكون بمثابة قاعدة لتأسيس وحدة خاصة بالإدارة المتكاملة في منطقة العقبة. وعليه فقد جاء هذا المشروع ليلبي الاحتياجات الخاصة بالمرحلة الاولى ويستكمل ما تم تحقيقه فيها. سيهدف المشروع الى تحقيق الاثر المطلوب والخاص بجعل المناطق الساحلية في العقبة تدار بطريقة مستدامة تخدم رفاه المجتمع.

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية

جاء تأسيس الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في عام 1993 بمبادرة من مجموعة من الغواصين المهتمين بحماية البيئة البحرية في خليج العقبة ترأسهم سمو الأميرة بسمة بنت علي، وهي من أوائل النساء اللواتي مارسن الغوص في المملكة. وقد تطورت هذه المبادرة إلى جمعية غير حكومية مستقلة حيث تم تسجيلها رسمياً كجمعية غير حكومية غير ربحية في عام 1995. تعد الجمعية الآن الجمعية الاولى والمتخصصة في الاردن التي تهدف إلى المساهمة في حماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام لعناصرها من خلال برامج الحماية والتأثير على القرار والتعليم والاتصال والتمكين. تعمل الجمعية برؤيا مستقبلية لتكون مؤسسة عالمية المستوى في الحفاظ على البيئة البحرية للأجيال القادمة في الاردن. طورت الجمعية عملها خلال السنوات المتواصلة إلى ثلاثة برامج وهي برنامج حماية البيئة البحرية وبرنامج التوعية وكسب التأييد و برامج التنمية المستدامة. واكتسبت الجمعية مكانة مرموقة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.



برنامج (USAID) لدعم مبادرات المجتمع المدني المنفذ من قبل منظمة الصحة الدولية (FHI 360)

يهدف برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني الى بناء مجتمع مدني قوي وحيوي في الأردن من خلال دعم مجموعة واسعة من المبادرات المدنية . ويعمل البرنامج على الصـــــــعيدين الوطني والمحلي من خلال دعم المبادرات المدنية ومبادرات كسب التأييد بما يستجيب للصالح العام وتدعيم القدرات المؤسسية للمجتمع المدني وتعزيز التعاون ما بين الحكومة الاردنية ومؤسسات المجتمع المدني في تناول قضايا الإصلاح والاستجابة لتحديات التنمية . يستمر برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني على مدار 5 سنوات (2013 - 2018) وتقوم على تنفيذ منظمة صحة الاسرة الدولية (FHI 360) وهي منظمة غير ربحية تهدف لتحقيق التنمية واستدامة طرق تحسين الحياة من خلال تطوير حلول متكاملة ومنطلقة من دوافع محلية.

